أهم المقومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفقراء في المناطق العشوائية في مصر: مع التركيز على الحيز المكاني لقاطني العشوائيات

د. ياسر إبراهيم محمد داود

أستاذ مساعد الاقتصاد والمالية العامة
ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
جمهورية مصر العربية

الملخص

ركز البحث على تطوير المناطق العشوائية في ريف وحضر الجمهورية، حيث أن المناطق العشوائية هي البيئة الحاضنة للمهمشين من الفقراء والأميين والفئات المحرومة من الخدمات الصحية والرياضية والاجتماعية في مصر، حيث تعانى المناطق العشوائية من عدة مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية. وأشار البحث في هذا السياق إلى:

- *أن توفير الوحدات السكنية الصحية الخطوة الأولى للتطوير والتحديث المستمر للمناطق العشوائية لما تمثله الوحدات السكنية على اختلاف حجمها وأنماطها المختلفة، من الحيز المكاني الذي يضم كافة المرافق الأساسية التي يتم توفيرها لقاطني تلك الوحدات والمجمعات السكنية من كهرباء ومياه شرب وصرف صحي.*
- *تطوير المنظومة المادية والإنشائية للمناطق العشوائية لابد أن يسير جنبا إلى جنب مع تغيير السلوك الإنساني لقاطني المناطق العشوائية بطرق قانونية أو إجرائية مباشرة وغير مباشرة، وذلك حتى لا تتفاقم المناطق العشوائية مرة أخرى بعد تحديثها وتطويرها.*

الكلمات المفتاحية: *المناطق العشوائية، المقومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الحيز المكاني والسكاني، المناطق العشوائية الآمنة وغير الآمنة، أهداف التنمية المستدامة 2030، القرى الأكثر فقرا، خصائص الظروف السكنية للمواطنين، شبكات المرافق الأساسية، صندوق تطوير المناطق العشوائية، الظهير الصحراوي لكل محافظة.*

المقدمة

تعتبر المناطق العشوائية في مصر البيئة الحاضنة لفئات كثيرة من الفقراء على مستوى الجمهورية في حضر الجمهورية وريف الجمهورية فعلى مستوى حضر الجمهورية من المعروف أن المناطق العشوائية محددة بحيز مكاني معروف رسميا ومن ثم تحاول الإدارات الاقتصادية المتلاحقة في مصر مواجهة كافة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والثقافية الناتجة عن تضخم تلك المناطق العشوائية في حضر الجمهورية، أما على مستوى ريف الجمهورية فيعتبر غالبية الحيز المكاني، من مباني سكنية وتجارية وتعليمية وصحية وثقافية، لمعظم القرى المصرية غير مخطط كما لا يراعى في التوسعات الجديدة والإضافات الإنشائية في الريف المصري القواعد الرسمية المخططة من حيث:

- شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
- الالتزام بمساحات الشوارع الرئيسية والفرعية وأماكن التهوية والمساحات الخضراء.
- الالتزام بالتوسع الأفقي والرأسي للمباني السكنية والتجارية.
- الالتزام بمعايير السلامة والأمان والإجراءات القانونية عند توصيل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي.
- اتباع كافة إجراءات النظافة والتشجير.
- عدم وجود الإجراءات الرادعة للمخالفين وغير الملتزمين بمساحات المباني الإنشائية والمساحات الفراغية.

* تم استلام البحث في يوليو 2020، وقبل للنشر في أكتوبر 2020، وسيتم نشره في سبتمبر 2023.

© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2023، ص ص 3- 29، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2023.226243

فالتوسع العمراني في الريف هو توسع كمى غير نافع فرديا واجتماعيا، ولا يحقق المعايير النوعية للتوسع العمراني الهادف لخدمة الاحتياجات المتزايدة للمواطنين، سواء كانت تلك الاحتياجات سكنية أو تعليمية أو صحية أو ترفيهية أو ثقافية. والمتتبع لتطور الحيز العمراني للريف المصري منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن يلاحظ أن القاعدة المعمول بها في الإنشاءات الجديدة أو التوسعات على المباني القديمة هو المخالفة للقوانين والإجراءات الرسمية والخروج عن القاعدة هو الالتزام بتلك الإجراءات الرسمية، كما تجدر الإشارة أن كافة صور تضخم المناطق العشوائية في ريف الجمهورية مستمرة منذ فترات طويلة و حتى الآن، ويرجع السبب في ذلك إلى العوامل التالية:

- الفساد والرشوة والمحسوبية.
- غياب الدور الحكومي المنوط به التخطيط والتصميم ومتابعة التنفيذ لكافة المخططات والإنشاءات على اختلاف الغرض منها في ريف الجمهورية.
- دور جماعات المصالح المختلفة، فعدم الالتزام الشعبي والرسمي بكافة القواعد والإجراءات الحكومية المعمول بها على مستوى الإدارات المحلية في الريف، يرجع لعدم التزام القائمين على تطبيق تلك القواعد والإجراءات القانونية نظرا لأنهم في نفس الوقت أصحاب المصالح في عدم الالتزام بتلك القواعد والإجراءات بسبب علاقات القرابة والنسب والمصاهرة بين العائلات المختلفة في ريف الجمهورية.

ويرجع تركيز البحث على معالجة تلك الظواهر الاجتماعية والإجرائية والتي لها آثار خارجية سالبة على المجتمع ككل بمثابة ركيزة أساسية لخلق بيئة مواتية لاستهداف الفقراء في ريف وحضر الجمهورية بأليات تحقق الاستدامة ولا تكون مجرد مسكنات وقتية يزول مفعولها بتغيير السياسات الحكومية أو المسئولين الحكوميين، ومن هنا يتحقق الاستهداف الكمي للفئات الفقيرة في مصر من خلال، تحديد وتحليل أوجه القصور في الإشباعات الإنسانية الأساسية المباشرة للفقراء في مصر، ومن أهمها الحاجات للمأكل والملبس والمسكن ومصادر الحصول على الدخل. وعلى الجانب الآخر يتطلب تحسين نوعية الحياة للفئات الفقيرة التركيز على معالجة أوجه القصور في المجالات التعليمية والصحية والسلوكية والبيئية للفقراء في مصر.

والتركيز على تطوير المناطق العشوائية في ريف وحضر الجمهورية، حيث أن المناطق العشوائية هي البيئة الحاضنة للمهمشين من الفقراء والأميين والفئات المحرومة من الخدمات الصحية والتعليمية والرياضية والاجتماعية في مصر، حيث تعانى المناطق العشوائية من عدة مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية نذكر منها على سبيل المثال:

- تدنى مستويات المعيشة لقاطني المناطق العشوائية.
- عدم كفاءة وتدنى فعالية شبكات المرافق والخدمات الأساسية القائمة.
- انتشار الفقر والأمية.
- تدهور القيم والتقاليد بسبب سيادة سلوكيات اجتماعية مريضة وخطيرة على المجتمع المصري مثل السرقة والبلطجة وعدم احترام الخصوصية وانتهاك الحرمات والعنف المتبادل وزيادة معدلات الجريمة وغيرها من مظاهر تلك السلوكيات المنحرفة أخلاقيا.
- تدهور الأوضاع البيئية وانتشار الأمراض المختلفة.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة:

1- استهدفت دراسة (صلاح، 2015): عن تطوير العشوائيات في مصر« نحو إدارة فعالة لمشروعات تطوير المناطق العشوائية» في هدفها الرئيسي ما يلي:

اقتراح منظومة متكاملة للإدارة الفعالة لمشروعات تنمية العشوائيات في مصر، من خلال استخلاص الخطوط الإرشادية لمبادئ إدارة مشروعات تطوير العشوائيات مما يحقق النجاح والاستدامة لتلك المشروعات وتدعيم قدرات الجهات المشاركة في التعرف على بدائل السياسات والبرامج لتنفيذها من أجل التوصل إلى نتائج مرضية. وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على أوجه القصور والتداخلات في عملية إدارة مشروعات تطوير المناطق العشوائية.
- فهم وتحليل الأبعاد الأساسية للمناهج المطروحة عالميا لاستدامة تطوير المناطق العشوائية.
- تحديد متطلبات تطبيق مناهج الإدارة الفعالة لمشروعات تطوير المناطق العشوائية في مصر.

2- **قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإعداد عدد من الدراسات السابقة في موضوع المناطق العشوائية منها (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2016):**

- دراسة العشوائيات ومتطلبات تطويرها في مصر عام 2004: اعتمدت الدراسة في بياناتها على بيانات وزارة التنمية المحلية والتي أوضحت أن عدد المناطق العشوائية بالجمهورية بلغ 1221 منطقة حتى 2003/9/15 منها 20 منطقة لا تقبل التطوير وتقرر إزالتها، 1130 منطقة قابلة للتطوير، 71 منطقة لم يتم تقييمها.
- دراسة المناطق العشوائية في مصر عام 2008: اعتمدت هذه الدراسة في بياناتها على وزارة التنمية المحلية والتي أوضحت أن عدد المناطق العشوائية بالجمهورية قد بلغ 1221 منطقة حتى 2007/1/1 منها 20 منطقة لا تقبل التطوير وتقرر إزالتها، 1201منطقة قابلة للتطوير، ويعيش بهذه المناطق حوالى 12.2 مليون نسمة بما يمثل 17% من إجمالي عدد السكان في الجمهورية عام 2006.
- دراسة المناطق غير الآمنة في مصر عام 2013: تطرقت هذه الدراسة إلى المناطق غير الآمنة وهى جزء من المناطق العشوائية، حيث اعتمدت بياناتها على صندوق تطوير المناطق العشوائية الذي اختص بموضوع العشوائيات بدلا من وزارة التنمية المحلية بدءا من عام 2009، حيث أوضحت بياناته بلوغ عدد المناطق غير الآمنة 383 منطقة عام 2011 على مساحة 4.9 ألف فدان يعيش بها حوالى 853 ألف نسمة.
- دراسة عوامل تنامى انتشار المناطق العشوائية في إقليم القاهرة الكبرى وآثارها على اختلاف وتدنى الخصائص السكانية والاجتماعية عام 2014: وهى دراسة ميدانية بالتعاون مع المجلس القومى للسكان، وقامت بدراسة الخصائص السكانية لسكان المناطق العشوائية في عدد 3 مناطق غير آمنة من درجة الخطورة الثانية بمحافظات إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة – الجيزة – القليوبية).

3- **من الأهداف البحثية لبحث: (يسرى،2017) عن: سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة بالتطبيق على المجتمع الأكثر فقرا في مصر (المنشأة الكبرى بأسيوط) ما يلي:**

- إعداد خريطة طريق للحد من الفقر تقوم على أساس رصد حالة الفقر واتجاهاته وفهم علاقات الترابط بين المتغيرات التي تتصل بهذه الظاهرة وكيفية التغلب عليه ومواجهته.
- تحديد السياسات المناسبة للحد من الفقر وضمان الاستدامة البيئية للمجتمعات الريفية الفقيرة.
- تحديد أليات وإجراءات متابعة تنفيذ السياسات والمشروعات من خلال بناء شبكة مجتمعية Grassroots Net-work تشمل أطراف المجتمع المدني.
- بناء نموذج تطبيقي يمكن أن يحتذى به في تنمية المجتمعات الريفية الفقيرة وتضمن استدامة التنمية.

4- **من الأهداف الرئيسية لدراسة (عادل، 2008): عن المناطق العشوائية بعنوان: دراسة تحليلية لأنماط المناطق العشوائية:**

- دراسة الأنماط المختلفة للمناطق العشوائية مع تحليل لكل نمط من هذه الأنماط وأماكن تواجدها.
- دراسة المشاكل الناتجة من المناطق العشوائية وبخاصة العمرانية والبيئية والآثار السلبية الناتجة عنها.
- دراسة خصائص تلك التجمعات من النواحي العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.
- دراسة أسباب نشأة هذه المناطق وأسباب نموها على أطراف المدن أو التجمعات الحضرية القريبة من مكان نشأتها.
- دراسة الآثار البيئية التي نتجت من هذه المناطق العشوائية.
- وضع إستراتيجيات التعامل مع هذه المناطق مع تجديد الاعتبارات الأساسية للتعامل مع العشوائيات.

5- **حاولت الورقة البحثية لـ (العشري، 2017) عن: تأنيث الفقر بين الواقع الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية عرض وتحليل ما يلي:**

- أهم العوامل المؤثرة على فقر النساء سواء كان ذلك من جانب اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي.
- ارتباط ظاهرة الفقر بالمرأة والتي هي تشكل نصف المجتمع ونصف طاقته الإنتاجية.
- أن الاهتمام بفقر النساء جاء بعد أن ركزت عليه المؤتمرات الدولية المختلفة ومنها قمة كوبنهاجن العالمية للتنمية الاجتماعية في مارس 1995.
- تقييم انتشار الفقر بمعنى قلة الدخل والتمييز بين الجنسين، يعتبر من أهم العوامل المسببة لفقر النساء.

6- **من الأهداف البحثية لدراسة (محمود و يسرى، 2012) عن: سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة ما يلي:**

- المساهمة في التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية على المستويات المختلفة.
- إعداد خريطة طريق للحد من الفقر تقوم على أساس رصد حالة الفقر واتجاهاته وفهم علاقات الترابط بين المتغيرات التي تتصل بهذه الظاهرة وكيفية التغلب عليه.
- التوصل إلى متطلبات سياسات الحفاظ على البيئة من التدهور وتلبية احتياجات المجتمعات الريفية الفقيرة الأساسية.

7- **من أهم ما تناولته دراسة (محمود، 2018) عن: مشكلات المناطق العشوائية في ضوء الاستبعاد الاجتماعي «دراسة ميدانية في مدينة أسيوط» ما يلي:**

- مشكلة العشوائيات في العالم ومصر.
- العوامل التي تحدد ماهية المناطق العشوائية.
- أهم الآثار السلبية المترتبة على السكن العشوائي.
- عوامل انتشار الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على النسق الاجتماعي للدولة.

8- **تناولت الورقة البحثية لـ (عطية، 2014) عن تقييم مناهج الارتقاء بالمناطق العشوائية في الدول النامية مع ذكر خاص لحالة مصر:**

مراجعة المناهج المختلفة التي تعاملت مع المناطق العشوائية بغرض الارتقاء بها كما استهدفت الدراسة التعرف على الأسس النظرية التي تقف خلف عمليات الارتقاء المختلفة بحيث يمكن أن يحسن الظروف المعيشية لسكان المناطق العشوائية في الدول النامية.

9- **أوضحت دراسة (المجلس القومى للتنمية الاجتماعية، 2012) عن العشوائيات في مصر: أن أنواع الإسكان العشوائي في مصر تتعدد بين:**

- السكن الفوضوي داخل الحدود الإدارية للمدن والقرى، دون الحصول على ترخيص مسبق من المحليات.
- زيادة مساكن العشش والأكواخ من الكرتون أو الصفيح أو الطوب اللبن أو الخشب.
- الإسكان الهامشي بجوار الكباري وتحت السلالم وفى الجراجات القديمة أو مخابئ الغارات القديمة أو الأماكن الأثرية.
- إسكان المقابر وأحواشها، ومساكن في زرائب الخنازير ومجمعات القمامة.
- إسكان الإيواء (الخيام).

وأشارت الدراسة أيضا أن تلك المناطق تختلف حسب تصميماتها، فهناك تصميمات وأنماط متعددة في أماكن تعتبر غير معدة للإقامة المناسبة. وأوضحت الدراسة كذلك أن عدد الأسر المتصلة بشبكة مياه الشرب 16.7مليون أسرة بنسبة 96.6% من إجمالي عدد الأسر في مصر، وأن عدد الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء 17.1مليون أسرة بنسبة 99.1% بينما عدد الأسر المتصلة بشبكة الصرف الصحي نحو 8 ملايين نسمة بنسبة 8% تقريبا. ولقد أوصت الدراسة بعدم الإزالة الكاملة وإعادة التوطين لسكان تلك المناطق، حيث أوضحت الدراسة « أنه في حالة إزالة المنطقة العشوائية دفعة واحدة مما قد يحدث صدمة اجتماعية اقتصادية نفسية « وأوصت الدراسة إلى عدم استعمال هذا التصرف إلا في أضيق الحدود وجوبيا عند خطورة المبنى.

10- **دراسة (صقر، 2016) عن: المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلى والعالمي «دراسة تحليلية ميدانية لدول (هولندا – استراليا – أندونيسيا – تنزانيا – مصر)»**

ولقد أشارت الدراسة أن مدخل التخطيط بالمشاركة «مبدأ ديمقراطية عملية التنمية» باعتباره العملية التي يتم من خلالها إدماج السكان المحليين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم، حيث يجعل من أفراد المجتمع المحلى شركاء أساسيين في عملية التنمية، سواء التكلفة أو العائد (البعد الاقتصادي) وباعتباره عملية اجتماعية تتيح اختيار أفضل البدائل المتاحة اللازمة لتحقيق التنمية (البعد الاجتماعي) فضلا عن تأكيده تعبئة موارد المجتمع البشرية والمادية والمهنية لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

11- **دراسة (العيسوي، 2014) عن: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية «مع اهتمام خاص بحالة مصروثورتها»:**

ولقد بدأت الدراسة بالنظر في الشواهد المتعلقة بتطور اللامساواة والفقر على الصعيد المصري والعربي والعالمي، واستندت الدراسات على ملاحق إحصائية في الدراسة أظهرت أن أجزاء كبيرة من العالم شهدت تراجعا في التفاوت في توزيع الدخل والثروة وتحسنا في أوضاع الطبقات الشعبية في الفترة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، وكان هذا التطور محصلة ثلاثة عوامل رئيسية هي:

- تحول معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة (العالم الأول) إلى صيغة أو أخرى من صيغ الديمقراطية الاجتماعية ومن أبرزها صيغة دولة الرعاية الاجتماعية المعروفة بدولة الرفاه الاجتماعية وصيغة اقتصاد السوق الاجتماعي.
- توسع دول الكتلة الاشتراكية (العالم الثاني) في تطبيق سياسة تحقيق درجة عالية من المساواة ومن إشباع الحاجات الأساسية – عدا الحاجة إلى الحريات ونظم الحكم الديمقراطية.
- قيام كثير من الدول حديثة الاستقلال (العالم الثالث) بدور ناشط في إعادة توزيع الدخل والثروة وتحسين مستوى معيشة الطبقات الشعبية بانتهاج سياسات وصفت بأنها اشتراكية أو الرأسمالية.

ولكن مع تراجع النمو الاقتصادي في العالم الأول وتعرضه للركود المصحوب بالتضخم ولأزمات اقتصادية متكررة، ومع انتشار الفساد وغياب الديمقراطية في العالمين الثاني والثالث، فضلا عن استمرار تعرض بلدان العالم الثالث للتبعية والاستغلال من جانب الدول الصناعية المتقدمة تراجع كثير من الدول على مستوى العالم عن السياسات المحابية للطبقات الشعبية وعدلت في نظمها الضريبية بدعوى تشجيع الاستثمار وتعزيز التنافسية وخصخصت كثيرا من مشروعات القطاع العام وقلصت الإنفاق الاجتماعي، وإجمالا أخذت أغلبية دول العالم – ولاسيما بعد اختفاء العالم الثاني مع انهيار النظام الاشتراكي – في اتباع سياسات اقتصاد السوق الحرة المفتوحة المعروفة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة أو توافق واشنطن ومسايرة موجة العولمة.

وفى ضوء الاستعراض السابق للدراسات السابقة: يظهر لنا أن الفكرة البحثية لدراستنا جديدة ومركزة على تطوير المناطق العشوائية في ريف وحضر الجمهورية حيث أن المناطق العشوائية هي البيئة الحاضنة للمهمشين من الفقراء والأميين والفئات المحرومة من الخدمات الصحية والتعليمية والرياضية والاجتماعية في مصر، حيث تعانى المناطق العشوائية من عدة مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية.

مشكلة البحث:

تتبلور المشكلة البحثية في النقاط التالية:

1- يعانى الفقراء في مصر من التدني المستمر لقدراتهم التمكينية الحقيقية للحصول على حاجاتهم الأساسية والمتمثلة في المأكل والملبس والسكن.

2- المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا هي أكثر المناطق حرمانا على مستوى الجمهورية لكافة المقومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإشباع الحاجات الأساسية لقاطني تلك المناطق، وأغلبهم من الفقراء، من حيث:

- التدني في قدراتهم المستدامة على إدرار الدخول من مصادر مشروعة.
- التدني المستمر لكفاءة شبكات المرافق الأساسية، من كهرباء ومياه شرب وصرف صحي وطرق ومواصلات خاصة مع الزيادة المستمرة في عدد سكان المناطق العشوائية والمناطق الريفية بالجمهورية.
- ارتفاع نسب الأمية في المناطق العشوائية والمناطق الريفية بالجمهورية.
- التدني الشديد في الخدمات الصحية والعلاجية المقدمة لقاطني المناطق العشوائيات والقرى الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية.
- تفشى كافة مظاهر التلوث البيئي بالمناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا، سواء تلوث المياه وتلوث الهواء أو الإقامة بجوار المصادر المختلفة للتلوث السمعي والبصري والسمعي والفسيولوجي.

3- عانت الإدارات الاقتصادية المتعاقبة في مصر من عدم وجود إستراتيجية قومية لمواجهة المشكلات المختلفة في المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية، وكافة الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تلك المشاكل المتزايدة باستمرار.

أهداف البحث

وفى ضوء الفروض البحثية يحاول البحث تحقيق الأهداف التالية:

1- عرض وتحليل الملامح الرئيسية للمقومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفقراء في مصر.

2- تناول أهم المشكلات الرئيسية التي تعانى منها المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا في مصر ومسبباتها المختلفة والحيز المكاني للمناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية.

3- المنافع الاجتماعية والاقتصادية لتطوير وتحديث الحيز المكاني لقاطني العشوائيات في مصر مع وضع إطار مقترح لأهم برامج وسياسات تطوير وتحديث المناطق العشوائية في مصر.

فروض البحث

يحاول البحث اختبار الثلاثة فروض التالية:

1- توفير وإتاحة المقومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ممثلة في الحاجات الأساسية لهم كحد أدنى شرط ضروري لاستهداف الفقر والفقراء في مصر ولكنه ليس شرط كافي لتحقيق ذلك.

2- يمثل المسكن الملائم والمناسب صحيا وبيئيا الركيزة الأساسية لاستهداف الفقراء، خاصة على مستوى المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا.

3- النجاح المستدام لمواجهة المشكلات المختلفة في المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا في مصر والآثار المختلفة الناتجة عن تلك المشكلات يتطلب صياغة وتنفيذ إستراتيجية قومية لتطوير وتحديث المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا على المستوى الرسمي وغير الرسمي.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث للنقاط التالية:

1- يتحقق الاستهداف الكمي للفئات الفقيرة في مصر من خلال، تحديد وتحليل أوجه القصور في الإشباعات الإنسانية الأساسية المباشرة للفقراء في مصر، ومن أهمها الحاجات للمأكل والملبس والمسكن ومصادر الحصول على الدخل.

2- يتطلب تحسين نوعية الحياة للفئات الفقيرة التركيز على معالجة أوجه القصور في المجالات التعليمية والصحية والسلوكية والبيئية للفقراء في مصر، والذي يقطن فئات كبيرة منهم المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية.

3- يعتبر التركيز على استهداف الحاجات الأساسية للفقراء في المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية بمثابة قاطرة التحقيق الفعلي للهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة 2030 وهما:

- **القضاء علي الفقر بجميع أشكاله.**
- **القضاء علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.**

منهج البحث ومصادر بياناته (تصميم الدراسة)

يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي بالإضافة إلى استخدام الأسلوب التحليلي من خلال البيانات والمعلومات المتوافرة، وكذلك الاستنتاج المنطقي لأبعاد المشكلة. وتم الاعتماد على مصادر البيانات من:

- التقارير والمنشورات المختلفة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- وزارة التجارة و الصناعة.
- وزارة التخطيط
- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- وزارة التنمية المحلية.
- صندوق دعم وتمويل المناطق العشوائية في مصر.
- معهد التخطيط القومى.
- شبكة المعلومات الدولية.
- الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء.

واهتمت الدراسة بالمناطق العشوائية في حضر الجمهورية والقرى الأكثر فقرا كمجتمع للدراسة، وذلك بالتركيز على تطوير وتنمية الحيز السكنى والمكاني للمناطق العشوائية، حيث يعتبر ذلك الركيزة الأساسية لتوفير الحاجات الأساسية لقاطني المناطق العشوائية سواء ما تعلق منعا بالحاجات المادية من مأكل ومسكن وملبس، ومرافق أساسية من كهرباء ومياه شرب وصرف صحي أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من خدمات تعليمية وصحية والأمن والعدالة.

هيكل البحث:

سيتم تناول البحث حسب التسلسل التالي:

- **أولا:** الملامح الرئيسية للمقومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفقراء في مصر.
- **ثانيا:** المناطق العشوائية في مصر «حجم المشكلة..المسببات..الإطار المؤسسي».
- **ثالثا:** المنافع الاجتماعية والاقتصادية لتطوير وتحديث الحيز المكاني لقاطني العشوائيات في مصر.
- **رابعا:** وتشمل النتائج والتوصيات وحدود الدراسة والقيود العلمية والعملية التي واجهتها الدراسة.

أولاً- الملامح الرئيسية للمقومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفقراء في مصر

تمهيد

يتوزع سكان مصر على ريف وحضر الجمهورية بنسبة 57% في الريف و 43% في حضر الجمهورية (**سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 2019**) وتتزايد نسبة الفقر في مصر في ريف الجمهورية بالمقارنة بحضر الجمهورية وفى ريف الوجه القبلي بالمقارنة مع ريف الوجه البحري، حتى أن الـ 1000 قرية الأكثر فقرا على مستوى محافظات الجمهورية يقع منهم 236 قرية بمحافظة أسيوط و207 قرية بمحافظة سوهاج أي ما يقارب من نصف الألف قرية يقع في محافظتين فقط من محافظات الصعيد وهما المحافظتين الأعلى نسبة للفقر بين محافظات الجمهورية بنسبة 66.6% بمحافظة أسيوط و 59.6% بمحافظة سوهاج وذلك عام 2018/2017 (**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2019**).

ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية، ضمان تحقيق الأهداف المخطط تنفيذها في نشاط اقتصادي سلعي أو خدمي بطريقة تحقق لها الاستدامة، وبناء على ذلك لتقديم مقترح لاستهداف الفقر في المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا في مصر، ينبغي علينا، تحديد أوجه التدني الشديد في الإشباعات الإنسانية لقاطني تلك المناطق، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبما يعزز ويعظم من الأهمية الاقتصادية لاستهداف الفقر في المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا في مصر، وعلى ذلك سنركز في هذا الخصوص على ما يلي:

- الإنفاق على مجموعة الطعام والشراب ومجموعات الإنفاق غير الغذائية.
- خصائص الظروف السكنية للأسرة.
- طرق التخلص من القمامة وفقا لمحل الإقامة.
- مصادر الحصول على الدخل (التمكين الاقتصادي للفقراء).
- نسبة الأمية بالمحافظات طبقا للنوع.

ولتحديد أن شريحة معينة من المجتمع هم من الفقراء، ينبغي أولا تحديد ما هي أهم الحاجات الإنسانية التي يتم إنفاق أغلب دخولهم عليها بغرض إشباعها، وسيتسنى لنا توضيح ذلك ولو جزئيا من خلال استعراض بعض المؤشرات التالية (**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2019**). وستساعدنا تلك المؤشرات على تحديد أهم الحاجات المفترض إشباعها للفئات الفقيرة في القرى الأكثر فقرا والمناطق العشوائية، وحتى يتسنى لنا أيضا تحديد مصادر حصولهم على الدخول، ومن ثم تحديد البدائل المتاحة لتعزيز وتعظيم قدرتهم الدخلية الحقيقية للحصول على احتياجاتهم الأساسية.

الإنفاق على مجموعة الطعام والشراب ومجموعات الإنفاق غير الغذائية

تشمل الحاجات الأساسية الغذاء والشراب والمسكن والملبس، ويعتبر نسبة الإنفاق على الحاجات الأساسية لإجمالي الإنفاق الكلى للأسرة مؤشر لمدى قدرة الفئات الفقيرة على الحصول على احتياجاتهم الفسيولوجية الأساسية من إجمالي الإنفاق الكلى لهم. وفيما يختص بنسبة الإنفاق على مجموعة الطعام والشراب ومجموعات الإنفاق غير الغذائية، سنعتمد على استقراء وتحليل بيانات عام 2018/2017 ومقارنتها ببيانات عام 2015 والتي تشير لما يلي:

- بلغت نسبة الاستهلاك الفعلي للأسرة من مجموعة الطعام والشراب إلى إجمالي الإنفاق الكلى في المحافظات الحضرية 31.5% عام 2018/2017 و 36.1% في حضر الوجه البحري وحضر الوجه القبلي.
- كانت أعلى نسبة للاستهلاك الفعلي للأسرة من مجموعة الطعام والشراب بمحافظات الحدود وبنسبة 45.1% عام 2018/2017 ثم ريف الوجه القبلي بنسبة 40.2% و 40% في ريف الوجه البحري.
- وعلى مستوى المحافظات: كانت أقل نسبة للاستهلاك الفعلي للأسرة من الطعام والشراب في محافظة القاهرة بنسبة 31% و بورسعيد 31.3% و الإسكندرية 32% والسويس 34.5% والقليوبية 35.1%، بينما كانت أعلى نسبة للاستهلاك الفعلي للأسرة من الطعام والشراب عام 2018/2017 في محافظة الأقصر بنسبة 49% و سوهاج بنسبة 46.7% و 45.1% محافظات الحدود و 44.4% محافظة قنا و 42.2% محافظة البحيرة.

أما فيما يختص بالتغير في الاستهلاك من الإنفاق السنوي على مجموعة الطعام والشراب إلى إجمالي الإنفاق الكلى للأسرة عام 2018/2017 وعام 2015:

- انخفضت نسبة الاستهلاك من الإنفاق السنوي على مجموعة الطعام والشراب إلى إجمالي الإنفاق الكلى للأسرة على مستوى إجمالي الجمهورية من 34.4% عام 2015 إلى 33.7% عام 2018/2017 وبالأسعار الثابتة لعام 2015.
- وعلى مستوى ريف وحضر الجمهورية: ارتفعت نسبة الاستهلاك من الإنفاق السنوي على مجموعة الطعام والشراب إلى إجمالي الإنفاق الكلى للأسرة بالحضر من 30.4% عام 2015 إلى 30.7% عام 2018/2017 بينما انخفضت بالريف من 38.9% إلى 36.8% خلال عامي 2015 و2018/2017 وبالأسعار الثابتة لعام 2015.
- أما على مستوى أقاليم الجمهورية: كانت أعلى نسبة للاستهلاك من الإنفاق السنوي على مجموعة الطعام والشراب إلى إجمالي الإنفاق الكلى للأسرة في محافظات الحدود بنسبة 40.9% ثم ريف الوجه القبلي بنسبة 37% بينما بلغت أدنى نسبة 28.4% في المحافظات الحضرية عام 2018/2017.

خصائص الظروف السكنية للأسرة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2019):

1- **61.6% من الأسر على مستوى الجمهورية لديهم مسكن ملك، أما باقي الأسر فحيازتهم للمسكن كما يلي:**

- 11.5% إيجار قانون قديم. - 9.4% تمليك. - 10.4% هبه. - 0.5% ميزة عينية.

2- **وبالنسبة لحضر وريف الجمهورية:**

- 23.7% من أسر الحضر يقيمون في مسكن إيجار قانون قديم مقابل 1.2% من أسر الريف و 11.6% من أسر الحضر يقيمون في مسكن إيجار قانون جديد مقابل 2.2% من أسر الريف.
- 81.6% من أسر الريف لديهم مسكن ملك مقابل 38% من أسر الحضر، بينما 18.7% من أسر الحضر لديهم مسكن تمليك مقابل 1.4% من أسر الريف.
- 13.2% من أسر الريف لديهم مسكن هبه مقابل 7.2% من أسر الحضر.

3- **بالنسبة للاتصال بشبكات المياه والصرف الصحي وفقا لمحل الإقامة:**

- على مستوى إجمالي الجمهورية: 93.2% من الأسر متصلون بالشبكة العامة للمياه و 58.9% من الأسر متصلون بالشبكة العامة للصرف الصحي.
- على مستوى حضر وريف الجمهورية: 97.2% من أسر الحضر متصلون بالشبكة العامة للمياه مقابل 89.8% في الريف، كما أن 91.6% من أسر الحضر متصلون بالشبكة العامة للصرف الصحي مقابل 31.2% في الريف.

طرق التخلص من القمامة وفقا لمحل الإقامة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019):

1- **على مستوى إجمالي الجمهورية:**

- 66.1% من أسر الجمهورية تتخلص من القمامة بطرق آمنة (جامع القمامة، شركة نظافة، وضعها في صناديق القمامة).
- 34% من الأسر تتخلص من القمامة بطريقة غير آمنة (الرمي في الشارع وخلافه).

2- **على مستوى حضر وريف الجمهورية:**

- 81.5% من أسر الحضر تتخلص من القمامة بطرق أمنة مقابل 52.9% من أسر الريف.
- 18.4% من أسر الحضر تتخلص من القمامة بطرق غير أمنة مقابل 47% من أسر الريف.

نسبة الأمية بالمحافظات طبقا للنوع عام 2006 وعام 2015:

يوضح الجدول التالي رقم (1) نسبة الأمية بالمحافظات طبقا للنوع عام 2006 وعام 2015: ويظهر من الجدول أدناه أن أعلى نسب للأمية تتركز في غالبية محافظات الصعيد ذات الكثافة السكانية العالية والأعلى نسبة للفقر بين محافظات الجمهورية (مثل المنيا وسوهاج وأسيوط وقنا وبنى سويف والفيوم) وبعض محافظات الوجه البحري التي يغلب فيها النشاط الزراعي لأغلب مواطنيها مثل البحيرة وكفر الشيخ والشرقية والقليوبية والدقهلية والغربية والمنوفية (مواطني وقاطني المناطق الريفية في الوجه البحري).

جـــدول رقم (1)

نسبة الأمية بالمحافظات طبقا للنوع عام 2006* وعام 2015(نسب مئوية)**

البيان / المحافظات	2006 ذكور (1)	2006 إناث (2)	2006 جملة (3)	2006 الترتيب تنازلي وفقا لـ3	2015 ذكور (1)	2015 إناث (2)	2015 جملة (3)	2015 الترتيب تنازلي وفقا لـ3
الإجمالي	22.3	37.3	29.6	----	14.7	27.3	20.9	-----
القاهرة	15.5	23.2	19.3	22	11	18.9	14.9	18
الإسكندرية	15.6	23.5	19.5	21	8.6	16.2	12.3	21
بورسعيد	13.4	19.5	16.4	25	4.3	8.5	6.4	26
السويس	12.7	21.7	17.1	24	9.4	15.1	12.2	23
دمياط	20.8	24.1	22.4	19	11.8	15.7	13.7	20
الدقهلية	22.2	33.8	27.9	11	13.4	21.7	17.5	14
الشرقية	25.1	39.6	32.2	10	15.5	25.8	20.5	11
القليوبية	20.9	34.6	27.5	13	13.7	24	18.7	13
كفر الشيخ	26.1	42.7	34.3	9	16.8	30.7	23.7	9
الغربية	18.3	33.6	25.9	15	10.2	22.3	16.2	16
المنوفية	19.4	36.1	27.4	14	9.8	23.2	16.3	15
البحيرة	28	45.8	36.6	6	16.9	34.5	25.5	8
الإسماعيلية	16.8	29	22.8	18	10.6	21.5	16	17
الجيزة	15.7	23.9	19.7	20	14.1	26.3	20.1	12
بنى سويف	29.2	52.2	40.5	3	20.3	39.1	29.6	3
الفيوم	32.3	50.1	40.9	2	21.1	36.9	28.7	4
المنيا	30.1	52.9	41.3	1	22.5	41.9	32.1	1
أسيوط	29.4	49	39.1	4	19.4	35.4	27.3	5
سوهاج	27.2	50	38.5	5	22.4	40.4	31.4	2
قنا	24.1	45.4	34.8	8	17.5	34.8	26.2	7
أسوان	15.8	30.3	23	17	9.3	19.8	14.5	19
الأقصر	20.1	35.8	27.8	12	21.3	32.2	26.6	6
البحر الأحمر	9.1	18.7	12.7	26	3.4	10	6.3	27
الوادي الجديد	12.3	24.4	18.2	23	5	12.3	8.2	25
مطروح	22.8	48.9	35.1	7	12.2	36.3	22.8	10
شمال سيناء	15.2	34	24.2	16	4.7	14.4	9	24
جنوب سيناء	8.1	19.4	11.6	27	9.4	15.9	12.3	22

* وفقا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2006 – السكان 10 سنوات فأكثر. ** وفقا لنتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015 المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي 2016 – القاهرة – سبتمبر 2016 – ص -578 والترتيب التنازلي حسب بمعرفة الباحث

بالنسبة لمصادر الحصول على الدخل:

يوضح الجدول التالي رقم (2) متوسط الدخل السنوي للأسرة (بالجنيه) موزعا وفقا لمصادر الدخل الرئيسية ومحل الإقامة عام 2018/2017 وعام 2015 (بالأسعار الثابتة) ويظهر من الجدول ما يلي:

انخفض متوسط الدخل السنوي للأسرة في حضر الجمهورية من 51178.8 جنيه عام 2015 إلى 41218.3 جنيه عام 2018/2017 بالأسعار الثابتة وبنسبة انخفاض قدرها 19.5% وانخفض متوسط الدخل السنوي للأسرة في ريف الجمهورية من 38305.1 جنيه عام 2015 إلى 31282.7 جنيه عام 2018/2017 بنسبة انخفاض قدرها 18.3% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019).

ويظهر من الجدول رقم (2) أيضا انخفاض غالبية الدخول من مصادرها المتنوعة، إلا أن نسبة الانخفاض في متوسط الدخل من العمل في حضر وريف الجمهورية كان أعلى نسب الانخفاض من بين مصادر الدخل الأخرى، مما يشير مدى تأثر أصحاب الدخول الثابتة من العمل (الأجور والمرتبات والدخل من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية) بكافة الإجراءات والسياسات الحكومية المتبعة في خلال الفترة من عام 2015: 2018/2017 وخاصة تعويم سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار وتخفيض الدعم السلعي ودعم الوقود، كل ذلك في ظل الثبات النسبي للحد الأدنى للأجور عند 1200 جنيه منذ عام 2011 وحتى الآن.

كما يوضح الجدول التالي رقم (3) التوزيع النسبى للدخل السنوي الصافي للأسرة وفقا لمصادر الدخل الرئيسية ومحل الإقامة عام 2018/2017، ويظهر من الجدول التالي رقم (3) ما يلي:

- بلغت نسبة الدخل من العمل 62.7%، يليه الدخل من التحويلات الجارية بنسبة 24.5% ثم الدخل من القيمة الإيجارية المحتسبة للمسكن بنسبة 9.4% وأخيرا نسبة الدخل من الممتلكات والبالغة 3.3%.
- ترتفع نسبة دخل العمل في الريف عن الحضر حيث بلغت تلك النسبة 65.2% في الريف مقابل 60.5% في الحضر، وبالنسبة للدخل من الأجور والمرتبات ترتفع نسبتها في الحضر بنسبة 43.2% وبنسبة 40.3% في الريف، أما الدخل من الأنشطة الزراعية ترتفع ارتفاعا كبيرا في الريف مقارنة بالحضر حيث بلغت نسبة 13.3% في الريف مقابل 1.1% في الحضر ويرجع ذلك لسيادة النشاط الزراعي في الريف وفى مقابل ذلك ترتفع نسبة الدخل من الأنشطة غير الزراعية في الحضر عن الريف.
- كما يظهر من الجدول أعلاه أن نسبة الدخل من التحويلات الجارية ترتفع في الحضر عن الريف حيث بلغت 25.5% في الحضر مقابل 23.4% في الريف، أما بالنسبة للتحويلات النقدية ترتفع أيضا في الحضر مقارنة بالريف حيث بلغت 20.4% في الحضر مقابل 16.4% الريف، إلا أن نسبة الدخل من التحويلات السلعية في الريف أكبر منها في الحضر حيث بلغت 7% في الريف مقابل 5.1% في الحضر.
- ارتفعت نسبة الدخل من القيمة الإيجارية المحتسبة للمسكن في الحضر لـ 10% في مقابل 8.8% في الريف.

والجدول التالي رقم (4) يظهر بيان بنسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية عام 2018/2017

ويظهر من الجدول أعلاه أن نسبة الفقر في حضر الوجه القبلي أكثر من ضعف نسبة الفقر في حضر الوجه البحري، وأن نسبة الفقر في ريف الوجه القبلي تقارب ضعف نسبة الفقر في ريف الوجه البحري وكذلك نسبة الفقر في ريف الوجه البحري تقارب ضعف نسبة الفقر في حضر الوجه البحري، وعلى الجانب الآخر فنسبة الفقر في ريف الوجه القبلي تكاد تصل لـ 173% من نسبة الفقر في حضر الوجه القبلي، وهو مؤشر لعدم التفاوت الكبير في نسب الفقر بين ريف وحضر الوجه القبلي

جـدول رقم (2)
متوسط الدخل السنوي للأسرة (بالجنيه) موزعا وفقا لمصادر الدخل الرئيسية ومحل الإقامة عام 2018/2017 وعام 2015 (بالأسعار الثابتة)

السنة ومحل الإقامة / مصادر الدخل الرئيسية	2018/2017			2015		
	حضر	ريف	إجمالي الجمهورية	حضر	ريف	إجمالي الجمهورية
الدخل من العمل	24908.1	20377.5	22455.2	32678.3	27080.5	29641.1
الدخل من الممتلكات	1680.8	814.8	1211.9	1756.6	990.9	1341.1
القيمة الإيجارية المحتسبة للسكن	4103.2	2749	3370	5223.2	3265	4160.7
التحويلات الجارية	10526.2	7241.4	8801.9	11520.6	6968.7	9050.8
إجمالي الدخل السنوي الصافة للأسرة	41218.3	31282.7	35829.1	51178.8	38305.1	44193.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء –أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017 – القاهرة – يونيو -2019 ص 60.

جـدول رقم (3)
التوزيع النسبى للدخل السنوي الصافي للأسرة وفقا لمصادر الدخل الرئيسية ومحل الإقامة (نسب مئوية)

محل الإقامة / مصادر الدخل	2017		
	حضر	ريف	إجمالي الجمهورية
الدخل من العمل:	60.5	65.2	62.7
- الأجور والمرتبات	43.2	40.3	41.8
- الأنشطة الزراعية	1.1	13.3	7
- الأنشطة غير الزراعية	16.1	11.6	13.9
الدخل من الممتلكات:	4.1	2.6	3.3
- الممتلكات المالية	2.8	1	1.9
- الممتلكات غير المالية	1.3	1.6	1.4
- القيمة الإيجارية المحتسبة للمسكن	10	8.8	9.4
التحويلات الجارية:	25.5	23.4	24.5
- التحويلات النقدية	20.4	16.4	18.5
- التحويلات السلعية	5.1	7	6
إجمالي الدخل السنوي الصافي للأسرة	100	100	100
عدد الأسر	11452	13519	24971
عدد الأفراد	44524	59760	104284

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء –أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017 – القاهرة – يونيو -2019 ص 61.

جـدول رقم (4)
نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية عام 2018/2017 (نسب مئوية)

الإقليم	2018/2017
المحافظات الحضرية	26.7
حضر الوجه البحري	14.3
ريف الوجه البحري	27.3
حضر الوجه القبلي	30
ريف الوجه القبلي	51.9
إجمالي الجمهورية	32.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الدخل والإنفاق 2020 – القاهرة –يناير 2020 – ص 138.

بالمقارنة مع حضر وريف الوجه البحري، وتؤكد تلك النسب على تركز الفقر والفئات الأكثر احتياجا في المناطق الريفية على مستوى الجمهورية، وخاصة في ريف الوجه القبلي، وفى محافظات الصعيد عموما بالنسبة لمحافظات الوجه البحري.

خلاصة أولا:

ويتضح من تحليل كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفقراء على مستوى محافظات وأقاليم الجمهورية ما يلي:

1- الانخفاض المستمر للقدرات التمكينية للفقراء في الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والشراب على مستوى محافظات الجمهورية، خاصة في المناطق الريفية وفى ريف الوجه القبلي على وجه الخصوص.

2- التدني النسبى لخصائص الظروف السكنية للمواطنين، خاصة في ريف الجمهورية (وأغلبهم من الفئات الفقيرة أو المهمشة) بالمقارنة للظروف السكنية لهم في حضر الجمهورية، ويتجلى ذلك التدني خاصة من الناحية النوعية من خلال:
   - 97.2% من أسر الحضر متصلون بالشبكة العامة للمياه مقابل 89.8% في الريف.
   - 91.6% من أسر الحضر متصلون بالشبكة العامة للصرف الصحي مقابل 31.2% في الريف.
   - 81.5% من أسر الحضر تتخلص من القمامة بطرق آمنة مقابل 52.9% من أسر الريف.
   - 18.4% من أسر الحضر تتخلص من القمامة بطرق غير آمنة مقابل 47% من أسر الريف.

3- أن أعلى نسب للأمية تتركز في غالبية محافظات الصعيد ذات الكثافة السكانية العالية والأعلى نسبة للفقر على مستوى الجمهورية (مثل المنيا وسوهاج وأسيوط وقنا وبنى سويف والفيوم) وبعض محافظات الوجه البحري التي يغلب فيها النشاط الزراعي لأغلب مواطنيها مثل البحيرة وكفر الشيخ والشرقية والقليوبية والدقهلية والغربية والمنوفية (مواطني وقاطني المناطق الريفية في الوجه البحري).

4- انخفاض غالبية الدخول من مصادرها المتنوعة، إلا أن نسبة الانخفاض في متوسط الدخل من العمل في حضر وريف الجمهورية كان أعلى نسب الانخفاض من بين مصادر الدخل الأخرى، مما يشير مدى تأثر أصحاب الدخول الثابتة من العمل (الأجور والمرتبات والدخل من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية) بكافة الإجراءات والسياسات الحكومية المتبعة في خلال الفترة من عام 2015: 2018/2017 وخاصة تعويم سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار وتخفيض الدعم السلعي ودعم الوقود، كل ذلك في ظل الثبات النسبى للحد الأدنى للأجور عند 1200 جنيه منذ عام 2011 وحتى الآن.

ثانيًا- المناطق العشوائية في مصر «حجم المشكلة..المسببات..الإطار المؤسسي»

تمهيد

المناطق العشوائية: هي حيز مكاني في دولة ما أو على مستوى أي تقسيم إداري على مستوى الدولة، يشغله عدد كبير من المواطنين المهمشين غير القادرين، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، على تحسين أوضاعهم الحالية لأوضاع أفضل باستمرار. وتلك المناطق العشوائية أنشئت بطريقة غير رسمية ومن ثم فهي مفتقدة لكافة المرافق الأساسية الاجتماعية والمادية وعلى ذلك تعتبر المناطق العشوائية هي سبب ونتيجة في نفس الوقت لكافة مظاهر الحرمان البشرى المادي والمعنوي ومن ثم تعتبر المناطق العشوائية أماكن التركز الشديد للفئات الفقيرة والأشد فقرا في المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أننا سنركز على الإطار المكاني للمناطق العشوائية في مصر على وجودها في عواصم المحافظات، أي في المناطق الحضرية، وعلى القرى الأكثر احتياجا في الريف خاصة في ريف الوجه القبلي.

الحيز المكاني والسكاني للعشوائيات والقرى الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية:

يوجد ما يقرب من 15.5 مليون مصري يسكنون المناطق العشوائية بنسبة تقترب من 20% من إجمالي سكان مصر وذلك عام 2014، كما أن عدد المناطق العشوائية يبلغ نحو 1221 منطقة منتشرة في 24 محافظة. ويبلغ إجمالي مساحة المناطق العشوائية 160.8 ألف فدان تمثل 38.6% من الكتلة العمرانية لمدن الجمهورية وتنتشر المناطق العشوائية في 226 مدينة بجميع محافظات الجمهورية من إجمالي 234 مدينة، حيث يوجد 8 مدن فقط خالية من المناطق العشوائية بكل من محافظات السويس (مدينتان) والشرقية (مدينتان) وكفر الشيخ (3مدن) والجيزة (مدينة واحدة). وتنتشر العشوائيات

بمحافظة القاهرة بنسبة 20.9% من إجمالي الكتلة العمرانية للمحافظة، وفى محافظة الإسكندرية تنتشر العشوائيات بها بنسبة 27.6% من إجمالي الكتلة العمرانية للمحافظة (موقع مجلس الوزراء المصري، 2020).

ويبلغ عدد المناطق العشوائية غير الآمنة حتى عام 2016 على مستوى الجمهورية 351 منطقة بمساحة بلغت 4.5 ألف فدان، وتبلغ نسبة مساحة المناطق العشوائية غير الآمنة بمحافظتي القاهرة والإسماعيلية 40.7% من إجمالي مساحة المناطق العشوائية غير الآمنة على مستوى الجمهورية (موقع وزارة التضامن الاجتماعي، 2020).

ويوضح الجدول التالي رقم (5) إجمالي مساحة المناطق العشوائية بمحافظات الجمهورية عام 2016 والأهمية النسبية لكل محافظة من الإجمالي العام للجمهورية:

جـدول رقم (5)

إجمالي مساحة المناطق العشوائية بمحافظات الجمهورية عام 2016 والأهمية النسبية لكل محافظة من الإجمالي العام للجمهورية (المساحة بالفدان ونسب مئوية بين الأقواس)

البيان / المحافظة	إجمالي الكتلة العمرانية (1)	إجمالي مساحة المناطق العشوائية (2)	(3) نسبة العشوائيات من الكتلة العمرانية للمحافظة (%) نسبة (2): (1) وترتيب المحافظة بين قوسين	الترتيب للمحافظة بناء على النسب الواردة بالعمود (2) (4)
إجمالي الجمهورية	417024.3(100)	160806.8(100)	38.6	-
القاهرة	92904.8(22.3)	19374.9(12)	20.9(23)	2
الإسكندرية	73155.5(17.5)	20110.4(12.5)	27.5(22)	1
بورسعيد	6810.2(1.6)	248.3(0.15)	3.6(27)	27
السويس	14182.8(3.4)	1698.6(1.1)	12(26)	26
دمياط	5872.4(1.4)	2976.2(1.85)	50.7(17)	18
الدقهلية	16065.8(3.8)	8015.3(4.98)	49.9(18)	5
الشرقية	11413.3(2.7)	7929.3(4.9)	69.5(2)	6
القليوبية	15547.4(3.7)	9638.6(6)	62(7)	4
كفر الشيخ	5916.6(1.4)	2929(1.8)	49.5(19)	19
الغربية	11109.7(2.6)	6771.5(4.2)	61(9)	9
المنوفية	6073.4(1.45)	3923(2.4)	64.6(4)	14
البحيرة	13345.2(3.2)	7574.4(4.7)	56.8(13)	8
الإسماعيلية	13072.8(3.1)	4536.5(2.8)	34.7(21)	13
الجيزة	26310.3(6.3)	15507.1(9.6)	58.9(11)	3
بنى سويف	4309.6(1)	2814.2(1.75)	65.3(3)	20
الفيوم	4136.2(0.99)	2552.2(1.6)	61.7(8)	21
المنيا	6769.9(1.6)	3613.1(2.2)	53.4(16)	17
أسيوط	6900.8(1.65)	3756.5(2.33)	54.4(15)	16
سوهاج	7708.6(1.84)	5480.8(3.4)	71.1(1)	11
قنا	6998.4(1.67)	3814.7(2.37)	54.5(14)	15
أسوان	10445.3(2.5)	6077.6(3.77)	58.2(12)	10
الأقصر	3454.2(0.82)	2158.1(1.34)	62.5(6)	22
البحر الأحمر	12437.1(2.98)	2090.5(1.3)	16.8(24)	25
الوادي الجديد	5564.7(1.33)	2131.2(1.32)	38.3(20)	23
مطروح	12195(2.92)	7695.5(4.78)	63.1(5)	7
شمال سيناء	8655.4(2.1)	5259.5(3.27)	60.8(10)	12
جنوب سيناء	15668.9(3.75)	2129.8(1.31)	13.6(25)	24

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء –دراسة تطوير وتنمية المناطق العشوائية في مصر – مرجع رقم 80/23413/-2016 جمهورية مصر العربية – القاهرة – مايو 2016- – وبيانات العمود رقم (4) والترتيب على مستوى الجمهورية والنسب المئوية بين القوسين قرين كل محافظة حسبت بمعرفة الباحث.

ويظهر الجدول رقم (5) أعلاه ما يلي:

1- أن هنالك علاقة طردية بين الكثافة السكانية العالية وبين تفاقم حجم المناطق العشوائية، حيث نلاحظ من النسب الواردة بالعمود رقم (2) أن 58.98% من إجمالي مساحة المناطق العشوائية على مستوى محافظات الجمهورية متمركز

في عدد 8 من المحافظات وهى، القاهرة والإسكندرية والدقهلية والغربية والقليوبية والجيزة والشرقية والبحيرة، وهى المحافظات الأعلى عدد للسكان وكثافة سكانية على مستوى الجمهورية، ولقد استحوذ إقليم القاهرة الكبرى وحدة (القاهرة والقليوبية والجيزة) بنسبة 27.6% من إجمالي مساحة المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية.

2- أن محافظة الإسكندرية هي المحافظة الأولى على مستوى الجمهورية من حيث المساحة المطلقة للمناطق العشوائية تليها محافظة القاهرة بمساحة 20110.4، 19374.9 فدان على التوالي مما يدل أن عاصمة الجمهورية والعاصمة الثانية هما أكثر المناطق جذبا للسكان، بسبب الهجرة الداخلية من المحافظات المجاورة لهاتين المحافظتين، مما فاقم من مشكلة العشوائيات بهما بسبب:

- التعدي المستمر على أملاك الدولة وأراضى الأوقاف وأراضى وضع اليد، مع عدم الانتظار لتقنين أوضاع تلك الأراضي قبل البناء عليها.
- التزايد المستمر لمعدل التزاحم الأفقي والرأسي للكتلة العمرانية والسكنية في المناطق العشوائية الموجودة منذ عقود بتلك المحافظتين.
- بناء هياكل عمرانية غير مخططة وغير رسمية في أماكن خطيرة، أسفل خطوط الضغط العالي أو بالقرب من محطات الصرف الصحي أو في متخللات الأحياء السكنية وفى أطراف الحيز العمراني.
- التعدي المستمر على الأراضي الزراعية في نطاق تلك المحافظتين وإدخالها ضمن الأراضي السكنية بعد تبويرها لفترة من الزمن، مما تولد عنه إنشاء أحياء عمرانية كاملة غير مخططة في القاهرة والإسكندرية (عين شمس والمرج والمطرية وعزبة النخل وحلوان في القاهرة والعصافرة وأبوقير والمنشية والحضرة بالإسكندرية).

3- تؤكد النسب الواردة بالعمود رقم (3) قرين كل محافظة والترتيب للمحافظة بين قوسين ما سبق أن أشار إليه البحث من أن أغلب الحيز العمراني في ريف الجمهورية وبعض المحافظات الحدودية هو مناطق عشوائية والدليل على ذلك ما يلي:

- تتزايد نسبة المناطق العشوائية للكتلة العمرانية في عشرة محافظات على مستوى الجمهورية، وأغلبها محافظات زراعية، وهى بالترتيب سوهاج (71.1%) والشرقية (69.5%) وبنى سويف(65.3%) والمنوفية(64.6%) ومطروح (63.1%) والأقصر(62.5%) والقليوبية(62%) والفيوم(61.7%) والغربية (61%) وشمال سيناء(60.8%).
- أغلب تلك المحافظات من أفقر محافظات الجمهورية، خاصة في صعيد الجمهورية، تتقدمهم محافظة سوهاج ثاني أفقر محافظات الجمهورية حسب بحث الدخل والإنفاق في مصر 2018/2017.
- أن محافظتي القاهرة والإسكندرية، وهما المحافظتين الأعلى مساحة مطلقة للمناطق العشوائية على مستوى الجمهورية، أما بالنسبة لنسبة مساحة المناطق العشوائية للكتلة العمرانية بتلك المحافظتين على مستوى الجمهورية فقد بلغت 27.5% في الإسكندرية و 20.9% في القاهرة وكان ترتيبهم على التوالي على مستوى الجمهورية المرتبتين 22 و 23 مما يشير أنه مع زيادة المساحة المطلقة للمناطق العشوائية بتلك المحافظتين إلا أنه تنخفض بهما نسبة المناطق العشوائية للكتلة العمرانية، لكونهما من المحافظات الحضرية، وتزداد وتتركز في تلك المحافظتين كافة مظاهر الرقابة الحكومية والرسمية على التوسعات العمرانية، خاصة في الأحياء الحضرية والمدن الجديدة، وذلك في ظل غياب الدور الحكومي الرسمي المتعمد وغير المتعمد في المحافظات الريفية في الوجه البحري والوجه القبلي.

4- كما يوضح الجدول التالي رقم (6) توزيع القرى الأكثر فقرا على محافظات الجمهورية طبقا لتحديث خريطة الفقر في عام 2012/2011، والذي يظهر منه أن القرى الأكثر فقرا تتركز في سبعة محافظات من محافظات الصعيد ومحافظتين من محافظات الوجه البحري (الشرقية والبحيرة) ومحافظتين في إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة):

جدول رقم (6)
توزيع القرى الأكثر فقرا على المحافظات طبقا لتحديث خريطة الفقر

المحافظة	القرى الأكثر فقرا	قرى مضافة	جملة
المنيا	310	46	356
سوهاج	250	21	271
أسيوط	234	2	236
قنا	84	38	122
الشرقية	55	19	74
الجيزة (6أكتوبر)	8	-	8
القاهرة (حلوان)	10	-	10
بني سويف	13	-	13
البحيرة	3	16	19
الأقصر	29	-	29
أسوان	4	-	4
الإجمالي	1000	141	1141

المصدر: وزارة التخطيط- «خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2012/2011م» العام الخامس من الخطة الخمسية (2012/11-2008/07)-ص 66 – القاهرة – مايو- 2012م.

وتتركز القرى الأكثر فقرا، وفقا لتقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في ثلاث محافظات وهى أسيوط وسوهاج وقنا(موقع وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، 2020). ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن (موقع المجلس القومى لحقوق الإنسان،2020):

- 80% من القرى المصرية محرومة في الأساس من الصرف الصحي، وأن القرى التي تخدمها شبكات الصرف الصحي ذات محطات المعالجة لا تتجاوز 20%.
- 90% من شبكات الصرف الصحي تصب في المجاري المائية، سواء كانت ترعا أو مصارف.
- معظم شبكات الصرف الصحي متهالكة وأقطارها ضعيفة مما يشكل خطرا على نظافة مياه الشرب وعلى الصحة العامة.
- يقوم قاطني المناطق المحرومة من الصرف الصحي بإنشاء الترنشات أسفل سطح الأرض، لاستقبال مياه الصرف الصحي الخاص بهم، وبالتالي تسربها إلى الخزان الجوفي، وما ينتج عنه من تلوث يحتاج إلى عشرات السنين لتنظيفه، والأخطر من ذلك هو استخدام هذا الخزان كمصدر للشرب في بعض الأماكن، مما يؤدى إلى تدنى المستوى البيئي والصحي.

أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية لتفاقم المناطق العشوائية ومشكلاتها في مصر:

توجد العديد من العوامل الموروثة والمكتسبة من السلوك الإنساني لقاطني المناطق العشوائية أنفسهم، أو عوامل خارجية عمقت ورسخت المشاكل المختلفة التي تعانى منها المناطق العشوائية، ومن تلك العوامل ما يلي:

1- **الهجرة المستمرة من الريف للحضر:** بسبب ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في الريف بالمقارنة مع حضر الجمهورية، علاوة على ندرة وقلة أماكن التشغيل الرسمية وغير الرسمية في الريف بالمقارنة مع حضر الجمهورية، ومن ثم التركز المستمر للمواطنين غير القادرين على الإقامة في المناطق العشوائية لانخفاض القيمة الإيجارية بها بالمقارنة مع غيرها من المناطق الرسمية في القاهرة الكبرى والإسكندرية والمراكز الحضرية الرئيسية بالمحافظات الأخرى.

2- **وجود أغلب الورش الميكانيكية والحرفية في المناطق العشوائية:** وعلى ذلك تمثل المناطق العشوائية أماكن تركز أصحاب الحرف اليدوية والفنية ومحلات كسب القوت اليومي، وعلى ذلك يتركز بها عدد كبير من السكان، وغالبيتهم من الفقراء، كما يتردد عليها يوميا عدد هائل من المواطنين من خارجها ومن ثم فهي مراكز مستمرة للتلوث السمعي والبصري والبيئي.

3- **ارتفاع عدد أفراد الأسر بالمناطق العشوائية:** ويرجع ذلك لأنهم عند هجرتهم من الريف للحضر هاجروا جسمانيا فقط، ولكن استمر سلوكهم الإنساني كما هو في موطنهم الأصلي من عدم الالتزام بتنظيم الأسرة ومن ثم أصبحت معدلات النمو السكاني في المناطق العشوائية أعلى من غيرها من معدلات النمو السكاني في الجمهورية، هذا فضلا عن زيادة معدل التزاحم بالوحدة السكنية في المناطق العشوائية.

4- **ارتفاع نسبة الإعالة في المناطق العشوائية:** مما تسبب في اتجاه فئة كبيرة من قاطني المناطق العشوائية للأنشطة غير الرسمية، وخاصة الأنشطة غير الرسمية غير المشروعة، مما تسبب في انتشار معدلات الجريمة والبلطجة بالمناطق العشوائية، فلقد بلغ عدد المنشآت الإنتاجية غير الرسمية الخاصة في مصر 2 مليون منشأة إنتاجية مقابل 1.7 مليون منشأة إنتاجية رسمية بالقطاع الخاص في عام 2019 (موقع مجلس الوزراء المصري، 2020).

5- **البيروقراطية والفساد المالي والإداري:** ويظهر ذلك جليا من خلال غياب الرقابة الحكومية، بسبب الرشوة والمحسوبية أو البناء المخالف للقواعد القانونية والإجراءات الحكومية المعقدة، على المخططات المعمارية والإنشائية لمعظم الإنشاءات المعمارية في المناطق العشوائية، وعلى اختلاف الغرض منها مما أدى لتفاقم تكتلات عمرانية غير رسمية وغير متوافر فيها معظم متطلبات المسكن الملائم والمحقق للمعايير الدنيا الصحية والاجتماعية والنفسية والبدنية والاقتصادية للمواطن وأسرته.

6- **أثر سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي:** وخاصة السياسات النقدية والمالية وكذلك سياسات تحرير الأسعار وسياسات الخصخصة، مما دفع كافة المتعاملين الاقتصاديين في المجتمع لعدم أخذ المنافع الاجتماعية في الحسبان عند إتمام كافة تعاملاتهم الاقتصادية، خاصة في قطاع الإنشاء والتشييد هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر فالقطاع الخاص في مصر، خاصة في قطاع البناء والتشييد لا زال غير جدير بتحمل تنفيذ غالبية

الاستثمارات في ذلك القطاع مع تحقيق البعد الاجتماعي للمواطنين والمجتمع في نفس الوقت، فالقطاع الخاص في مصر يركز على الربح الفردى لصاحب المشروع على حساب المنافع الاجتماعية للمجتمع، خاصة في ظل غياب الدور الحكومي التخطيطي والرقابي.

7- **دور جماعات المصالح والنفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي:** والتي ساعدت عن طريق تعظيم سيطرتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن مع تنفيذ السياسات والأليات المختلفة للانفتاح الاقتصادي، من خلال استغلال فئات كثيرة من الفئات المهمشة والفقيرة بالمناطق العشوائية تحقيقا لنفع سياسي أو اقتصادي لأصحاب النفوذ، عن طريق استخدامهم في المنافسات الانتخابية والمنازعات الاقتصادية والتجارية بين جماعات المصالح المختلفة.

8- **عدم تو افر التمويل الرسمي وغير الرسمي لتطوير العشو ائيات في مصر:** واجهت الإدارات الاقتصادية في مصر على مر العقود الخمسة الماضية وحتى الآن مشكلات العشوائيات بالعديد من الخطط المستهدف تنفيذها إلا أن الإنجاز الفعلي لتلك الخطط لم يحقق المستهدف منها بسبب غياب مصادر التمويل المستدامة لتطوير المناطق العشوائية في مصر، سواء كان التمويل رسمي أو غير رسمي.

9- أن عدد السكان بالمناطق العشوائية، ومن ثم المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يتزايدون بمتوالية هندسية، خاصة السكان في سن الشباب، في حين تتحقق خطط التطوير والتحديث في بعض المناطق العشوائية في مصر بمتوالية عددية.

10- عدم وجود خطط متوسطة وطويلة الأجل لتطوير العشوائيات على مستوى الجمهورية، خاصة في إقليم القاهرة الكبرى، مما جعل غالبية الخطط المنفذة عبارة عن رؤى شخصية أو فقاعات إعلامية تثار عند حدوث كارثة في منطقة معينة.

صندوق تطوير المناطق العشو ائية في مصر (موقع صندوق تطوير المناطق العشو ائية في مصر، 2020):

أنشأ صندوق تطوير المناطق العشوائية في مصر بعد حادثة انهيار صخرة الدويقة، بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 305 لسنة 2008، وهو صندوق تابع مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء ويهدف الصندوق إلى حصر المناطق العشوائية وتطويرها وتنميتها. ومن مهام صندوق تطوير المناطق العشوائية **ما يلي:**

- حصر المناطق العشوائية في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية.
- تصنيف المناطق العشوائية من خلال لجان فنية.
- وضع السياسات العامة لتطوير وتنمية المناطق غير الآمنة
- الإشراف على وضع المخططات العمرانية للمناطق غير الآمنة.
- وضع خطة لتطوير المناطق العشوائية طبقا للمخططات العمرانية مع أولوية إزالة المناطق غير الآمنة.
- متابعة تنفيذ خطط التطوير العمراني للعشوائيات بالتعاون مع المحافظات.
- تشجيع المجتمع المدني وقطاع الأعمال على المساهمة في تطوير المناطق العشوائية.
- حصر المنشآت والوحدات المقامة في المناطق غير الآمنة.
- وضع خطة لإزالة المباني والمنشآت المقامة في المناطق غير الآمنة.
- متابعة توفير أماكن إيواء لمن يتقرر إخلائهم.
- إعداد تقارير دورية بنتائج أعمال اللجان الفنية المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنمية وتطوير المناطق غير الآمنة.

وتعتمد إستراتيجية الصندوق لتمويل تطوير المناطق العشوائية على الموارد المحلية التالية:

- التمويل من موازنة الدولة في إطار استعادة التكلفة لدعم المحافظات لحين توافر الموارد المحلية.
- التمويل بدعم بناء الوحدات (برنامج الإسكان للفئات الأولى بالرعاية).
- التمويل من القيمة المضافة من مشروعات التطوير، وهى إما ناتجة عن قيمة الأرض أو الأراضي الناتجة عن تكثيف الإسكان (التوسع الرأسي).
- المنح من الجهات ومؤسسات التنمية الدولية أو التبرع من الشركات والمؤسسات الوطنية.

أما على مستوى الفئات التي يستهدفها الصندوق فهي قسمت المناطق العشوائية في الجمهورية إلى ثلاثة أقسام وهى:

1- **المناطق المخططة**: وهى المناطق التي تم تطويرها باستخدام:
- المخططات التفصيلية. - مخططات تقسيم الأراضي. - الاشتراطات التخطيطية والبنائية.

2- **المناطق غير المخططة**: هي المناطق الآمنة والتي لم تنشأ باستخدام أدوات التخطيط العمراني.

3- **المناطق غير الأمنة**: ووفقا لمعايير الصندوق تنقسم المناطق غير الآمنة من حيث أولوية التدخل إلى:
- أولوية أولى: وهى المناطق التي تتعرض لظروف تهدد حياة الإنسان وهى المناطق المعرضة إلى الانزلاقات الجبلية أو السيول أو حوادث السكة الحديد.
- أولوية ثانية: وهى المناطق التي تتكون من مساكن ذات عناصر إنشائية من حوائط أو أرضيات أو أسقف تم بنائها باستخدام فضلات مواد بناء أو على أراضى ذات تربة غير ملائمة للبناء أو ذات المنشآت المتهدمة أو المتصدعة.
- أولوية ثالثة: وهى المناطق التي تهدد الصحة العامة من افتقار المنطقة إلى المياه النظيفة أو الصرف الصحي المحسن أو تحت تأثير التلوث الصناعي أو أنشأت تحت شبكات الضغط العالي.
- أولوية رابعة: وهى المناطق التي تهدد الاستقرار، والتي يفتقد القاطنين بها لحيازة مستقرة، كما يفتقد حائزي العقارات بها إلى حرية التصرف في ممتلكاتهم.

ومن الجدير بالذكر أن الصندوق غفل عن ذكر سكنى المقابر، وسكان المناطق غير الآمنة بالريف المصري.

خلاصة ثانيا

تناول البحث في ثانيا: المناطق العشوائية في مصر من حيث حجم المشكلة والحيز المكاني و السكاني للمناطق العشوائية في مصر، كما تناول أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية لتفاقم المناطق العشوائية في مصر ومشكلاتها المختلفة. كما أشار في هذا السياق للإطار المؤسسي (صندوق دعم المناطق العشوائية في مصر) المعنى بالمناطق العشوائية في مصر ومشكلاتها المختلفة. ويعتبر ذلك التناول تمهيد لما سيتناوله البحث من خلال ثالثا، حيث سيتم تناول أهم المنافع الاقتصادية والاجتماعية لتوفير الحاجات الأساسية للفقراء بالمناطق العشوائية في مصر، ونقصد بالحاجات الأساسية كل من:

- الغذاء. - المسكن. - الملبس. - مياه الشرب والصرف الصحي.

ولا يقتصر توفير الحاجات الأساسية على التوفير الكمي فقط وإنما التوفير والإتاحة الكمية والكيفية والمستدامة.

ثالثًا-المنافع الاجتماعية والاقتصادية لتطوير وتحديث الحيز المكاني لقاطني العشوائيات في مصر

تمهيد

اهتمت الإدارات الاقتصادية المتعاقبة في مصر بمشاكل المناطق العشوائية، ولكن تظل مشاكل المناطق العشوائية موجودة واقعيا ومتزايدة باستمرار، سواء كانت تلك المشكلات متعلقة:

- بتوفير المسكن المناسب والملائم صحيا وبيئيا.
- توفير وتوصيل المرافق الأساسية.
- إتاحة الخدمات التعليمية والصحية لقاطني العشوائيات وذويهم.
- توفير السلع الغذائية الأساسية لقاطني المناطق العشوائية.

وعلى ذلك يهتم البحث في هذا السياق بدراسة وتحليل المنافع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن مواجهة تلك المشكلات، وأثر ذلك على قاطني المناطق العشوائية، وهم من الفئات الفقيرة والأشد احتياجا في المجتمع المصري.

الأسباب الرئيسية للاهتمام الرسمي وغير الرسمي بالمناطق العشوائية في مصر

نشأت المناطق العشوائية في مصر على مر العقود السابقة نتيجة بعض الممارسات غير الرسمية وغير المدروسة من قاطني تلك المناطق وفى ظل الغياب المقصود أو غير المقصود من الرقابة الحكومية على تلك الممارسات العملية، ومن أهم صور تلك الممارسات ما يلي:

- البناء على أراضى الدولة وبدون ترخيص من الجهات المختصة، ومن ثم أنشأت هياكل عمرانية غير رسمية وغير مرخصة وبطريقة لا تتناسب ولا تحقق الحد الأدنى للمعايير البيئية والصحية للوحدات السكنية.
- البناء في أماكن بها نسبة تلوث شديدة أو تحت خطوط الضغط العالي للكهرباء، مما تسبب في وجود هياكل عمرانية أو عشش سكنية لا تناسب الاستخدام الأدمي.
- البناء بجوار المرافق العامة وخاصة خطوط السكك الحديدية والمترو، مما تسبب في وجود عشش سكنية على طول خطوط السكك الحديدية في مصر، خاصة في المدن الكبيرة بالجمهورية مما مثل عائق مستمر أمام السلطات التنفيذية على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات لتطوير المخططات العمرانية بتلك المدن أو التعامل مع تلك البؤر السكنية المكتظة بالسكان المسببة والمتأثرة بالعديد من المشكلات الصحية والاجتماعية والاقتصادية.
- البناء في الأراضي الزراعية، خاصة في ريف الجمهورية، وذلك في ظل غياب الرقابة الحكومية المتعمدة أو غير المتعمدة، حتى أنه وصل نسبة المناطق العشوائية من الكتلة العمرانية لبعض المحافظات (سوهاج) لأكثر من **70%**، كما يظهر ذلك الجدول رقم **(5)** أعلاه.
- التكالب على امتلاك وحدات سكنية مدعمة (الإسكان الشعبي والاجتماعي) ثم تحويل تلك الوحدات بعد فترة من امتلاكها لبؤر للنشاط غير الرسمي المشروع وغير المشروع.
- الزحف العمراني الأفقي أو الرأسي في الأراضي الزراعية التي تم تبويرها في أطراف المدن الكبيرة أو متخللات الحيز العمراني، خاصة في القاهرة والإسكندرية، وفى ظل غياب الرقابة الحكومية المتعمدة أو غير المتعمدة أو بسبب الأحداث السياسية والاجتماعية خلال العقد الأخير، مما فاقم من حجم الحيز العمراني للمناطق العشوائية والبناء العشوائي في تلك المحافظات والمدن الكبيرة، ومما مثل ضغطا كبيرا على شبكات المرافق الأساسية من كهرباء ومياه شرب وصرف صحي، وكل ذلك بهدف تحقيق المكاسب الفردية لأشخاص معينين على حساب الخسارة الاجتماعية والتي ستمتد لفترات طويلة.
- بناء مساكن عشوائية بجوار الورش الحرفية من قبل أرباب تلك الحرف بالمدن الكبيرة وفى عواصم المحافظات مما تولد عنه تكتلات وهياكل عمرانية عشوائية ولا تصلح للمعيشة الأدمية، ولكن تحت ضغط أن تلك أماكن إدرار دخول لأربابها، وعجز الآليات الرسمية وغير الرسمية عن توفير البدائل مما فاقم من مشكلات تلك المناطق في الحيز العمراني للعاصمة والإسكندرية والمدن الكبيرة بالجمهورية وهو ما تولد عنه الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسكان تلك المحافظات وسكان المحافظات الأخرى المتوافدين يوميا على القاهرة لوجود المصالح والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المتوطنة بها.

وبناء على ذلك يعتبر تطوير المناطق العشوائية في مصر قضية أمن قومى، حيث وصل حجم المشكلة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الفرد والمجتمع للحدود القصوى التي لا يصلح التعايش معها على المستوى الفردى والاجتماعي، وبناء على ذلك فأى خطط رسمية وغير رسمية لتطوير المناطق العشوائية في مصر ستحقق الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى الفردى والاجتماعي من خلال وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للتطوير والتحسين المستمر للمناطق العشوائية في مصر، على أن يتم البدء بتوفير الحاجات الأساسية لقاطني المناطق العشوائية، وغالبيتهم من الفئات الفقيرة والمهمشة، والمتمثلة في المأكل والمسكن والملبس وتوفير المرافق الأساسية من كهرباء ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي.

المنافع الاقتصادية والاجتماعية لتطوير الوحدات السكنية بالمناطق العشوائية في مصر

يعتبر توفير الوحدات السكنية الصحية الخطوة الأولى للتطوير والتحديث المستمر للمناطق العشوائية، لما تمثله الوحدات السكنية على اختلاف حجمها وأنماطها المختلفة، من الحيز المكاني الذي يضم كافة المرافق الأساسية التي يتم توفيرها لقاطني تلك الوحدات والمجمعات السكنية من كهرباء ومياه شرب وصرف صحي. وبناء على ذلك تبدأ أولى مراحل تطوير الوحدات السكنية لقاطني العشوائيات من اختيار المكان الأمن والمناسب والمحقق لكافة الاحتياجات والمتطلبات لقاطني تلك الوحدات من حيث:

- توافر المرافق الأساسية باستمرار من مياه شرب نظيفة وكهرباء وصرف صحي.
- القرب من المؤسسات التعليمية والصحية والعلاجية.
- السهولة في الوصول لطرق ووسائل النقل والمواصلات والأسواق السلعية والخدمية.

ويتطلب توفير الوحدات السكنية الحديثة والصحية لقاطني المناطق العشوائية توافر مصادر تمويل رسمية وغير رسمية لتحقيق ذلك، كما يتطلب وضع وتنفيذ خطط للتطوير والتحديث باستمرار، على أن تبدأ تلك الخطط باستهداف المناطق الأكثر احتياجا للتطوير والتحديث وهكذا، وهو ما بدأت تنفيذه الإدارة الاقتصادية في مصر بدئا من فبراير **2019** وذلك بتبني دعوة القيادة السياسية لتطوير القرى الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية **(حياة كريمة)**.

ولما كان مجال اهتمام البحث هو تناول وتحليل أهم المنافع الاقتصادية والاجتماعية لتوفير الحاجات الأساسية لقاطني المناطق العشوائية في مصر، وذلك في إطار الاهتمام الدولي والقومى بتحقيق الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة **2030**، وبناء عليه يأتي توفير تلك الحاجات الأساسية لقاطني المناطق العشوائية وغالبيتهم من الفئات الفقيرة والأكثر احتياجا في المجتمع، في بؤرة ومقدمة البرامج والسياسات الرسمية وغير الرسمية لاستهداف الفقر في مصر.

1- الأهمية النسبية لتطوير المناطق العشوائية غير المخططة لإجمالي المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية:

- يحقق التطوير والتحديث المستمر للمناطق العشوائية غير المخططة والبالغ نسبتها 97.2% من إجمالي المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية، كما يوضح ذلك الجدول التالي رقم (7) والذي يوضح مساحة المناطق العشوائية غير المخططة طبقا للمحافظات عام 2016 م، والتي تصل مساحتها 59.6% من إجمالي مساحة الجمهورية في عدد ثمان محافظات على مستوى الجمهورية، وهى المحافظات الأكثر حجما من حيث عدد السكان والأكثر كثافة سكانية أيضا على مستوى الجمهورية والثمانية محافظات هي بالترتيب الإسكندرية (12.8%) والقاهرة (11.8%) والجيزة(9.8%) والقليوبية(6.1%) والشرقية (5.1%) والدقهلية (4.9%) والبحيرة (4.8) والغربية (4.3%). وبناء على ذلك فتنفيذ خطط رسمية وغير رسمية لتطوير المناطق العشوائية في مصر هو بمثابة تغيير جوهري في الهيكل العمراني المصري، ومن ثم علاج أحد أهم الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد والمجتمع المصري، وهى مشكلة الزيادة السكانية وتركزها في رقعة ضيقة من مساحة الجمهورية لا تتعدى 7% من مساحة الجمهورية، والأهم من ذلك التحسين النوعي لظروف الحياة وإتاحة المرافق الأساسية لقاطني المناطق العشوائية في مصر.
- تبلغ نسبة مساحة المناطق غير المخططة من إجمالي المناطق

جـــدول رقم (7)
مساحة المناطق العشوائية غير المخططة طبقا للمحافظات عام 2016 (المساحة بالفدان ونسب مئوية)

البيان / المحافظة	*عدد المدن (1)	مساحة المناطق العشوائية (2)	مساحة المناطق غير المخططة (3)	(4) = نسبة (3): (2) %	(5) نسبة (3) لإجمالي الجمهورية%
إجمالي الجمهورية	226	160806.8	156300.1	97.2	100
القاهرة	1	19374.9	18384.6	94.9	11.8
الإسكندرية	2	20110.4	19966.7	99.3	12.8
بورسعيد	2	248.3	169.6	68.3	0.1
السويس	1	1698.6	1459.6	95.6	0.9
دمياط	10	2976.2	2954	99.3	1.9
الدقهلية	19	8015.3	7729.1	96.4	4.9
الشرقية	15	7929.3	7912	99.8	5.1
القليوبية	10	9638.6	9568.5	99.3	6.1
كفر الشيخ	10	2929	2835.4	96.8	1.8
الغربية	8	6771.5	6670.7	98.5	4.3
المنوفية	9	3923	3826.6	97.5	2.5
البحيرة	15	7574.4	7554.6	99.7	4.8
الإسماعيلية	7	4536.5	3694.5	81.4	2.4
الجيزة	12	15507.1	15380.2	99.2	9.8
بنى سويف	7	2814.2	2666.6	94.8	1.7
الفيوم	6	2552.2	2552.2	100	1.6
المنيا	9	3613.1	3579	99.1	2.3
أسيوط	11	3756.5	3678.3	97.9	2.4
سوهاج	11	5480.8	5391.1	98.4	3.5
قنا	9	3814.7	3649	95.7	2.3
أسوان	10	6077.6	5875.2	96.7	3.8
الأقصر	7	2158.1	2104.6	97.5	1.3
البحر الأحمر	7	2090.5	1914.3	91.6	1.2
الوادي الجديد	5	2131.2	2084.5	97.8	1.3
مطروح	8	7695.5	7687.7	99.9	4.9
شمال سيناء	6	5259.5	5259.5	100	3.4
جنوب سيناء	9	2129.8	1752	82.3	1.1

تمثل عدد المدن التي يوجد بها مناطق عشوائية غير مخططة داخل المحافظات.
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء –دراسة تطوير وتنمية المناطق العشوائية في مصر – مرجع رقم 80/23413/-2016 جمهورية مصر العربية – القاهرة – مايو -2016- ص 22.

العشوائية على مستوى الجمهورية 97.2% في حين يبلغ عدد المحافظات التي تزيد فيها نسبة مساحة المناطق غير المخططة لإجمالي المناطق العشوائية عن أكثر من 90% عدد 23 محافظة من بين 27 محافظة، وبناء على ذلك فتطوير المناطق العشوائية على مستوى محافظات الجمهورية بطريقة متوازية وحسب خطط مستدامة لتنفيذها يحقق العديد من المنافع الاجتماعية منها:

- التحسين المستمر للظروف السكنية لفئات كبيرة من الفقراء والمهمشين على مستوى الجمهورية.
- تحقيق نوع من العدالة في توزيع منافع التنمية الاقتصادية على قطاع عريض من الشعب.
- لما كان الشرط الضروري لتحسين الظروف الصحية والوقائية للمواطن يتحقق بتوافر المسكن الصحي وعلى ذلك يحقق التحسين والتحديث المستمر للمناطق العشوائية التحسين المستدام للظروف الصحية والبيئية لفئة كبيرة من الفقراء في مصر.
- التحسين المستمر للتوزيع المكاني للسكان على مستوى الجمهورية، وذلك عن طريق نقل المناطق السكنية غير المخططة وغير الآمنة في المناطق العشوائية لمناطق سكنية جديدة بالمدن الجديدة أو في الظهير الصحراوي لكل محافظة.

2- **تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة على مستوى الجمهورية:**

- بلغ إجمالي عدد المناطق العشوائية غير الأمنة 351 منطقة تشغل مساحة 4.5 ألف فدان وتشمل 215.4ألف وحدة سكنية على مستوى الجمهورية، وكان ترتيب تلك المناطق حسب درجة الخطورة في عام 2016 كما يلي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2016):
  - المناطق العشوائية غير الآمنة ذات درجة الخطورة الثانية في المرتبة الأولى، حيث بلغ عددها 251 منطقة وتمثل 71.5% من إجمالي عدد المناطق العشوائية غير الآمنة.
  - المناطق العشوائية ذات درجة الخطورة الثالثة بعدد 59 منطقة بنسبة 16.8%.
  - مناطق درجتي الخطورة الأولى والرابعة 11.7% من إجمالي المناطق العشوائية غير الآمنة عام 2016.
- تأتى محافظات القاهرة والجيزة وقنا في المراتب الأولى من بين محافظات الجمهورية، حيث يوجد بها 32، 30، 26 منطقة على الترتيب يمثلون مجتمعين 35.1% من عدد المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية، في حين تأتى محافظات دمياط وأسيوط وأسوان في المراتب الأخيرة حيث يوجد بهم 5 مناطق بنسبة 2% على مستوى الجمهورية.
- وبتحليل البيانات الرسمية عن تطور المناطق العشوائية غير الآمنة بمحافظات الجمهورية بين عامي (2011-2016) نجد ما يلي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2016):
  - بلغ إجمالي عدد المناطق العشوائية غير الآمنة 351 منطقة عام 2016 بانخفاض قدره 32 منطقة وبنسبة 8.4% عن عام 2011، في حين بلغ إجمالي مساحة تلك المناطق 4.5 ألفدان بانخفاض قدره 0.4 ألف فدان وبنسبة 8.5% عن عام 2011.
  - بلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية في المناطق العشوائية غير الآمنة 215.4 ألف وحدة سكنية عام 2016 بارتفاع قدره 6 آلاف وحدة سكنية بنسبة 2.8% عن عام 2011 بالرغم من انخفاض عدد المناطق ومساحتها مما يدل على أن تطوير المنظومة المادية والإنشائية للمناطق العشوائية لابد أن يسير جنبا إلى جنب مع تغيير السلوك الإنساني لقاطني المناطق العشوائية بطرق قانونية أو إجرائية مباشرة وغير مباشرة، وذلك حتى لا تتفاقم المناطق العشوائية مرة أخرى بعد تحديثها وتطويرها.

إطار مقترح لأهم برامج وسياسات تطوير وتحديث المناطق العشوائية في مصر

في ضوء المستجدات، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، العالمية والإقليمية والقومية المعاصرة وفى إطار الاهتمام العالمي والقومى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، خاصة ما يتعلق منها بالهدفين الأول والثاني وهما (United Nations, 2015):

- القضاء علي الفقر بجميع أشكاله.
- القضاء علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

ينبغي أن تكون خطط تطوير وتحديث المناطق العشوائية في مصر في بؤرة الاهتمام الرسمي وغير الرسمي على أن يتم صياغة ومتابعة تنفيذ تلك الخطط على أرض الواقع بأسلوب علمي ومهني يحقق الاستدامة في التنفيذ والمتابعة والتقييم للنتائج على أرض الواقع. **وبناء عليه يتضمن الإطار المقترح للتطوير والتحديث المستدام للمناطق العشوائية في مصر كأحد البرامج الرئيسية لاستهداف الفقراء والفئات الأكثر احتياجا في ريف وحضر الجمهورية ما يلي:**

1- **فعلى مستوى الإطار المؤسسي المنوط به تطوير وتحديث المناطق العشوائية: يتطلب لتعظيم فعالية السياسات والبرامج المستهدفة لتطوير وتحديث المناطق العشوائية في مصر إنشاء هيئة قومية لتطوير العشوائيات في مصر تكون من مهامها:**

- حصر المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية، مها اختلفت درجة الخطورة وعدم الأمان لها ويكون ذلك الحصر بمثابة خريطة قومية للمناطق العشوائية في مصر.
- تخطيط وتصميم والإشراف على تنفيذ كافة الإنشاءات العمرانية والسكنية وشبكات المرافق بالمناطق العشوائية.
- وضع خطة قومية للتطوير المستدام للمناطق العشوائية في مصر.
- المشاركة مع كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية في التطوير والتحديث المستمر للخطط التنفيذية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد لتطوير المناطق العشوائية في مصر.
- أن يكون لتلك الهيئة فروع في كافة محافظات الجمهورية.
- تفعيل التعاون بين الهيئة ومؤسسات المجتمع المدني على مستوى القرى والأحياء والمدن والمراكز على مستوى الجمهورية.
- التطوير المستمر للنماذج الإنشائية والمعمارية المتوافقة مع احتياجات كل منطقة عشوائية والتي تختلف من منطقة لأخرى على مستوى الجمهورية.
- دمج أنشطة ومسئوليات وسلطات صندوق دعم المناطق العشوائية في الكيان القانوني والرسمي للهيئة القومية لتطوير المناطق العشوائية في مصر، على أن يستمر الصندوق في مهامه المنوط به القيام بها، خاصة في توفير مصادر التمويل والدعم لتطوير المناطق العشوائية في مصر.
- القيام بكافة إجراءات الإسناد والتعاقد والترسية على شركات المقاولات العامة والخاصة لكافة الإنشاءات العمرانية والسكنية وخطوط المرافق بالمناطق العشوائية في مصر.

2- **توفير الأراضي الصالحة للبناء بغرض نقل قاطني المناطق العشوائية، خاصة في المناطق الأكثر خطورة ومن المناطق المسببة للمشاكل الاجتماعية والبيئية في المدن الكبيرة على مستوى الجمهورية وذلك من خلال:**

- استغلال الظهير الصحراوي الخاص بكل محافظة لإنشاء مدن جديدة يتم نقل قاطني المناطق العشوائية إليها، مع منحهم كافة التسهيلات في سداد قيمة تلك الوحدات السكنية و التجارية والصناعية.
- في حالة عدم وجود ظهير صحراوي لمحافظة ما على مستوى الجمهورية، مثل محافظة الغربية على سبيل المثال يمكن وضع خطط متوسطة وطويلة الأجل للتخطيط والتصميم والبدء في تنفيذ مخطط عمراني جديد لمحافظات ومدن الجمهورية الرئيسية في صحراء مصر، والبالغ مساحتها أكثر من 95% من مساحة مصر، بحيث يتم إنشاء مدن جديدة قرينة بالمدن القائمة في الدلتا والوادي الخصيب فعلى سبيل المثال: يتم إنشاء مدينة طنطا الجديدة وزفتى الجديدة وسمنود الجديدة والمنصورة الجديدة والمحلة الكبرى الجديدة وشبين الكوم الجديدة ومنوف الجديدة ودسوق الجديدة وحلوان الجديدة والإسكندرية الجديدة ودمنهور الجديدة وشبرا الخيمة الجديدة وبنها الجديدة وغيرها من المدن. وبناء على ذلك يتم علاج كافة الآثار السلبية، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، الناتجة من التكدس والتزاحم السكاني الكثيف في مجمل المحيط العمراني المصري وعلى مستوى ريف وحضر الجمهورية مع أهمية توطين السكان بتلك المدن الجديدة لقاطني المدن القرينة لها في الوادي والدلتا، حتى يكون هناك نوع من التواصل الاجتماعي والأسرى ومن ثم يتحقق التحفيز الفعلي للأسر في الريف والحضر على الانتقال للمناطق الجديدة.

3- **بالنسبة لتوفير مصادر التمويل المتعددة لتطوير وتحديث المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية:**

- تخصيص نسبة معينة من الإيرادات السيادية (الكارتة) الخاصة بمواقف سيارات الركوب والنقل الرئيسية بالمحافظات والمدن والقرى على مستوى الجمهورية لتمويل صندوق تطوير وتحديث المناطق العشوائية.

- تخصيص نسبة من إيرادات بيع كراسات الشروط، للمناقصات والممارسات والمزايدات والقرعات العلنية التي تحصل عليها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عند طرحها للجمهور، ويكون الغرض منها تمويل صندوق تطوير العشوائيات.
- الزيادة المستمرة للمخصصات السنوية للإنشاءات الجديدة بالمناطق العشوائية في الموازنة العامة للدولة.
- يمكن لصندوق دعم المناطق العشوائية أن يعقد العديد من الشراكات مع البنوك الرئيسية، وذلك بغرض تشجيع تلك البنوك على استثمار جزء من فوائضها النقدية في تمويل الاستثمارات الجديدة بالمناطق العشوائية.
- تحفيز منظمات ومؤسسات المجتمع المدني على المساهمة المادية والاستشارية والفنية لتحديث وتطوير المناطق العشوائية في أماكن تواجد تلك المنظمات.
- تخصيص نسبة معينة من رسوم رخص البناء الجديدة ومن الغرامات المحصلة لمخالفات البناء والتوسعات الجديدة لدعم صندوق تطوير المناطق العشوائية في مصر.
- تحفيز شركات المقاولات الكبيرة على مستوى الجمهورية، العامة والخاصة، وفى ضوء مسئوليتها الاجتماعية على المساهمة المادية والتنفيذية للخطط المختلفة لتطوير وتحديث المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية.
- تحصيل مبلغ معين من الرسوم الدراسية لطلاب المدارس الحكومية والخاصة والجامعات الحكومية والخاصة لتمويل صندوق دعم المناطق العشوائية.

خلاصة ثالثًا

تناولت النقطة البحثية في هذا السياق: المنافع الاجتماعية والاقتصادية لتطوير وتحديث الحيز المكاني لقاطني العشوائيات في مصر، وذلك من خلال النقاط التالية:

- الأسباب الرئيسية للاهتمام الرسمي وغير الرسمي بالمناطق العشوائية في مصر.
- المنافع الاقتصادية والاجتماعية لتطوير الوحدات السكنية بالمناطق العشوائية في مصر.
- إطار مقترح لأهم برامج وسياسات تطوير وتحديث المناطق العشوائية في مصر.

رابعًا- الخاتمة

وتشمل النتائج والتوصيات وحدود الدراسة والقيود العلمية والعملية التي واجهتها الدراسة.

حاول البحث التركيز على أهمية تطوير المناطق العشوائية في ريف وحضر الجمهورية، حيث أن المناطق العشوائية هي البيئة الحاضنة للمهمشين من الفقراء والأميين والفئات المحرومة من الخدمات الصحية والرياضية والاجتماعية في مصر حيث تعانى المناطق العشوائية من عدة مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية. وخلصت الدراسة لبعض النتائج منها:

1- التوسع العمراني في الريف هو توسع كمى غير نافع فرديا واجتماعيا، ولا يحقق المعايير النوعية للتوسع العمراني الهادف لخدمة الاحتياجات المتزايدة للمواطنين، سواء كانت تلك الاحتياجات سكنية أو تعليمية أو صحية أو ترفيهية أو ثقافية.

2- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية، ضمان تحقيق الأهداف المخطط تنفيذها في نشاط اقتصادي سلعي أو خدمي بطريقة تحقق لها الاستدامة، وبناء على ذلك لتقديم مقترح لاستهداف الفقر في المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا في مصر، ينبغي علينا، تحديد أوجه التدني الشديد في الإشباعات الإنسانية لقاطني تلك المناطق، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبما يعزز ويعظم من الأهمية الاقتصادية لاستهداف الفقر في المناطق العشوائية و القرى الأكثر فقرا في مصر.

3- يتضح من تحليل كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفقراء على مستوى محافظات وأقاليم الجمهورية ما يلي:

أ- الانخفاض المستمر للقدرات التمكينية للفقراء في الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والشراب على مستوى محافظات الجمهورية، خاصة في المناطق الريفية وفى ريف الوجه القبلي على وجه الخصوص.

ب- التدني النسبى لخصائص الظروف السكنية للمواطنين، خاصة في ريف الجمهورية (وأغلبهم من الفئات الفقيرة أو المهمشة)، بالمقارنة للظروف السكنية لهم في حضر الجمهورية.

ج- أن أعلى نسب للأمية تتركز في غالبية محافظات الصعيد ذات الكثافة السكانية العالية والأعلى نسبة للفقر على مستوى الجمهورية (مثل المنيا وسوهاج وأسيوط وقنا وبنى سويف والفيوم) وبعض محافظات الوجه البحري التي يغلب فيها النشاط الزراعي لأغلب مواطنيها مثل البحيرة وكفر الشيخ والشرقية والقليوبية والدقهلية والغربية والمنوفية (مواطني وقاطني المناطق الريفية في الوجه البحري).

د- انخفاض غالبية الدخول من مصادرها المتنوعة، إلا أن نسبة الانخفاض في متوسط الدخل من العمل في حضر وريف الجمهورية كان أعلى نسب الانخفاض من بين مصادر الدخل الأخرى، مما يشير مدى تأثر أصحاب الدخول الثابتة من العمل (الأجور والمرتبات والدخل من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية) بكافة الإجراءات والسياسات الحكومية المتبعة في خلال الفترة من عام 2015: 2018/2017 وخاصة تعويم سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار وتخفيض الدعم السلعي ودعم الوقود، كل ذلك في ظل الثبات النسبى للحد الأدنى للأجور عند 1200 جنيه منذ عام 2011 وحتى الآن.

4- تركز الفقر والفئات الأكثر احتياجا في المناطق الريفية على مستوى الجمهورية، وخاصة في ريف الوجه القبلي، وفى محافظات الصعيد عموما بالنسبة لمحافظات الوجه البحري.

5- توجد العديد من العوامل الموروثة والمكتسبة من السلوك الإنساني لقاطني المناطق العشوائية أو عوامل خارجية عمقت ورسخت المشاكل المختلفة التي تعانى منها المناطق العشوائية.

6- يعتبر تطوير المناطق العشوائية في مصر قضية أمن قومى، حيث وصل حجم المشكلة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الفرد والمجتمع للحدود القصوى التي لا يصلح التعايش معها على المستوى الفردى والاجتماعي وبناء على ذلك فأى خطط رسمية وغير رسمية لتطوير المناطق العشوائية في مصر ستحقق الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى الفردى والاجتماعي من خلال وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للتطوير والتحسين المستمر للمناطق العشوائية في مصر.

7- يعتبر توفير الوحدات السكنية الصحية الخطوة الأولى للتطوير والتحديث المستمر للمناطق العشوائية، لما تمثله الوحدات السكنية على اختلاف حجمها وأنماطها المختلفة، من الحيز المكاني الذي يضم كافة المرافق الأساسية التي يتم توفيرها لقاطني تلك الوحدات والمجمعات السكنية من كهرباء ومياه شرب وصرف صحي.

8- تبدأ أولى مراحل تطوير الوحدات السكنية لقاطني العشوائيات من اختيار المكان الأمن والمناسب والمحقق لكافة الاحتياجات والمتطلبات لقاطني تلك الوحدات.

9- تطوير المناطق العشوائية على مستوى محافظات الجمهورية بطريقة متوازية وحسب خطط مستدامة لتنفيذها يحقق العديد من المنافع الاجتماعية.

10- تأتى محافظات القاهرة والجيزة وقنا في المراتب الأولى من بين محافظات الجمهورية، حيث يوجد بها 32، 30، 26 منطقة على الترتيب يمثلون مجتمعين 35.1% من عدد المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية في حين تأتى محافظات دمياط وأسيوط وأسوان في المراتب الأخيرة حيث يوجد بهم 5 مناطق بنسبة 2% على مستوى الجمهورية.

11- تطوير المنظومة المادية والإنشائية للمناطق العشوائية لابد أن يسير جنبا إلى جنب مع تغيير السلوك الإنساني لقاطني المناطق العشوائية بطرق قانونية أو إجرائية مباشرة وغير مباشرة، وذلك حتى لا تتفاقم المناطق العشوائية مرة أخرى بعد تحديثها وتطويرها.

12- أما على مستوى مدى تحقق الفروض البحثية:، فنشير لما يلي:

أ- على مستوى الفرض الأول وهو: توفير وإتاحة المقومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ممثلة في الحاجات الأساسية لهم كحد أدنى شرط ضروري لاستهداف الفقر والفقراء في مصر ولكنه ليس شرط كافي لتحقيق ذلك. ولقد حاول البحث توضيح ذلك في سياق تحليل كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفقراء على مستوى محافظات وأقاليم الجمهورية والتي أظهرت تركز الفقر والفئات الأكثر احتياجا في

المناطق الريفية على مستوى الجمهورية، وخاصة في ريف الوجه القبلي، وفى محافظات الصعيد عموما بالنسبة لمحافظات الوجه البحري. وتناول البحث أيضا العديد من العوامل الموروثة والمكتسبة من السلوك الإنساني لقاطني المناطق العشوائية أنفسهم، أو عوامل خارجية عمقت ورسخت المشاكل المختلفة التي تعانى منها المناطق العشوائية.

ب- على مستوى الفرض الثاني وهو: يمثل المسكن الملائم والمناسب صحيا وبيئيا الركيزة الأساسية لاستهداف الفقراء خاصة على مستوى المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا. ولقد حاول البحث من خلال تناول الحيز المكاني والسكاني للمناطق العشوائية على مستوى الجمهورية والتي أنشأت بطريقة غير رسمية ومن ثم فهي مفتقدة لكافة المرافق الأساسية الاجتماعية والمادية وعلى ذلك تعتبر المناطق العشوائية هي سبب ونتيجة في نفس الوقت لكافة مظاهر الحرمان البشرى المادي والمعنوي ومن ثم تعتبر المناطق العشوائية أماكن التركز الشديد للفئات الفقيرة والأشد فقرا في المجتمع وسواء في الريف أو الحضر. كما تناول البحث في هذا السياق المنافع الاقتصادية والاجتماعية لتطوير الوحدات السكنية بالمناطق العشوائية في مصر.

ج- على مستوى الفرض الثالث وهو: النجاح المستدام لمواجهة المشكلات المختلفة في المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا في مصر والآثار المختلفة الناتجة عن تلك المشكلات يتطلب صياغة وتنفيذ إستراتيجية قومية لتطوير وتحديث المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا على المستوى الرسمي وغير الرسمي. ولقد قدم البحث إطار مقترح لأهم برامج وسياسات تطوير وتحديث المناطق العشوائية في مصر على مستوى الإطار المؤسسي المنوط به تطوير وتحديث المناطق العشوائية، أو على مستوى توفير الأراضي الصالحة للبناء بغرض نقل قاطني المناطق العشوائية، أو بالنسبة لتوفير مصادر التمويل المتعددة لتطوير وتحديث المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية.

وبناء على ذلك يوصى البحث بما يلي:

- إنشاء هيئة قومية لتطوير العشوائيات في مصر.
- ينبغي لأي سياسة رسمية أو غير رسمية لاستهداف الفقر والفقراء في المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا في مصر ترتيب أولوياتها حسب خريطة الفقر في مصر ووفق الأهمية النسبية، السكانية ومن حيث الحيز العمراني والمكاني للمناطق العشوائية بها، لكل محافظة على مستوى الجمهورية.
- ضرورة تبنى الدولة ومؤسسات المجتمع المدني إستراتيجية قومية لتطوير وتنمية المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقرا في مصر، على أن تكون لتلك الإستراتيجية أهداف على المدى القصير والمتوسط وطويل الأجل، بحيث تركز في البداية على توفير الحاجات الأساسية لقاطني المناطق العشوائية، وغالبيتهم من الفئات الفقيرة والمهمشة والمتمثلة في المأكل والمسكن والملبس وتوفير المرافق الأساسية من كهرباء ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي.
- توفير الأراضي الصالحة للبناء بغرض نقل قاطني المناطق العشوائية، خاصة في المناطق الأكثر خطورة ومن المناطق المسببة للمشاكل الاجتماعية والبيئية في المدن الكبيرة على مستوى الجمهورية وذلك من خلال بدائل متعددة.
- العمل على توفير مصادر التمويل المتعددة لتطوير وتحديث المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية.
- ينبغي للإدارات الحكومية، على كافة المستويات التنظيمية والوظيفية، توحيد معايير تصنيف المناطق العشوائية على مستوى محافظات ومناطق الجمهورية المختلفة.

وفيما يخص حدود الدراسة نشير لما يلي أن البحث ركز على تطوير المناطق العشوائية في ريف وحضر الجمهورية، حيث أن المناطق العشوائية هي البيئة الحاضنة للمهمشين من الفقراء والأميين والفئات المحرومة من الخدمات الصحية والرياضية والاجتماعية في مصر، حيث تعانى المناطق العشوائية من عدة مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية.

كان من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث ما يلي:

1- ندرة البيانات الموثقة عن المناطق العشوائية بعد عام 2016، وخاصة ما يتعلق بالكثافة السكانية والحيز السكاني بالمناطق العشوائية على مستوى الجمهورية.

2- عدم توافر توثيق رسمي لعدد ونوعية الأنشطة الإنتاجية التي يمارسها قاطني المناطق العشوائية داخل تلك المناطق، مع صعوبة ذلك التوثيق لكون تلك الأنشطة في الغالب أنشطة غير رسمية.

3- اختلاف معايير التصنيف للمناطق العشوائية، حسب درجة الخطورة، من محافظة إلى محافظة أخرى على مستوى الجمهورية بل من منطقة لمنطقة أخرى داخل المحافظة الواحدة.

4- غالبية الدراسات السابقة التي ركزت على المناطق العشوائية في حضر الجمهورية ودراسات قليلة هي التي ركزت على القرى الأكثر فقرا في ريف الجمهورية، في حين أن غالبية الحيز العمراني والسكنى بالريف المصري يعتبر مناطق عشوائية، كما أن أغلب الدراسات السابقة التي تناولت المناطق العشوائية في مصر دراسات فنية ركزت على الجانب الهندسي والمعماري للتطوير.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مايو،2016) – ***دراسة تطوير وتنمية المناطق العشوائية في مصر*** – مرجع رقم 2016/23413/80- جمهورية مصر العربية – القاهرة– ص 2، ص26.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (يوليو، 2019) –***أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017*** –– القاهرة – ص 79.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (سبتمبر، 2016) – ***الكتاب الإحصائي السنوي*** – القاهرة – ص 578
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(يناير، 2020) – ***الدخل والإنفاق 2020*** – القاهرة - ص 138.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2008) – ***المناطق العشوائية في مصر– مرجع رقم (106-14606-2008)***- القاهرة ص ص 30: 34: نقلا عن وزارة التنمية المحلية (2007)، الأمانة العامة للإدارة المحلية.
- العشري، مشيرة (2017) – ***تأنيث الفقر بين الواقع الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية*** – مجلة العلوم الاجتماعية - المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين – العدد2 – ص ص 10: 11.
- العيسوي، إبراهيم (2014) - ***العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية « مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها***«-الطبعة الأولى – بيروت - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (2019) – ***النمو السكاني والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية خلال الفترة (2006- 2017)*** – معهد التخطيط القومى – القاهرة – ص 1.
- شبكة المعلومات الدولية في 2020/4/10: موقع المجلس القومى لحقوق الإنسان «استبيان الحق في السكن اللائق والمناطق العشوائية»
- شبكة المعلومات الدولية في 2020/6/2: موقع صندوق تطوير المناطق العشوائية في مصر
- شبكة المعلومات الدولية في 2020/3/31: موقع مجلس الوزراء المصري.
- شبكة المعلومات الدولية في 2020/3/31: موقع مجلس الوزراء المصري.
- شبكة المعلومات الدولية في 2020/6/8: موقع وزارة التضامن الاجتماعي.
- شبكة المعلومات الدولية في 2020/6/9: موقع وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة.
- شبكة المعلومات الدولية – موقع المجلس القومى للتنمية الاجتماعية في 2020/6/21.
- صقر، أحمد (2016) – ***المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلى والعالمي « دراسة تحليلية ميدانية لدول (هولندا – استراليا – أندونيسيا – تنزانيا – مصر)*** – دار التعليم الجامعي – الإسكندرية.
- صلاح، نسمة (2015) – ***تطوير العشوائيات في مصر« نحو إدارة فعالة لمشروعات تطوير المناطق العشوائية*** « – رسالة ماجستير غير منشورة في الهندسة المعمارية – قسم العمارة – كلية الهندسة – جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية – ص ف.
- عادل، عهدي (2008) – ***دراسة تحليلية لأنماط المناطق العشوائية*** – مجلة العلوم الهندسية - جامعة أسيوط – كلية الهندسة– الإصدار 36- المجلد الأول– ص ص 233: 249.
- عطية، ماجد (2014) – ***تقييم مناهج الارتقاء بالمناطق العشوائية في الدول النامية مع ذكر خاص لحالة مصر***- مجلة جامعة الملك عبد العزيز: علوم تصاميم البيئة – المجلد 8 – ص ص 79: 121.
- محمود، صابرين (2018) – ***مشكلات المناطق العشوائية في ضوء نظرية الاستبعاد الاجتماعي « دراسة ميدانية في مدينة أسيوط*** « – ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير – معهد العلوم الاجتماعية – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية – ص أ.

- محمود، مصطفى و يسرى، طارق (2012) – ***سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة*** - في إطار مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية – كلية التخطيط العمراني والإقليمي – جامعة القاهرة – القاهرة.
- وزارة التخطيط (مايو، 2012) - ***خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2012/2011م « العام الخامس من الخطة الخمسية (2008/07- 2012/11.***
- يسرى، طارق (2017) – ***سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة بالتطبيق على المجتمع الأكثر فقرا في مصر (المنشأة الكبرى بأسيوط)*** – مجلة العلوم الهندسية -جامعة أسيوط – كلية الهندسة– الإصدار 45 – المجلد الرابع– ص ص 484: 501.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- United Nations **(2015)** - Department of Economic and Social Affairs (UNDESA) - ***Sustainable development - Sustainable development Goals "Our world-The 2030 Agenda for Sustainable Development.***

The most important economic, social and environmental components of the poor in slums in Egypt: Focusing on the space for slum dwellers

Dr. Yasser Ebraheem Mohamed Dawoud
Associate Professor of Economics and Public Finance
Faculty of Commerce
Vic Dean for Education and Student Affairs
University of Sadat City, Egypt

ABSTRACT

The research focused on developing slums in the countryside and urban areas of the republic, where slums are the incubating environment for the marginalized, the poor and the illiterate, and groups deprived of health, sports and social services in Egypt, where the slums suffer from several economic, social, political and moral problems. The research in this context indicated:

- Providing healthy housing units is the first step for continuous development and modernization of informal areas, as they represent housing units of different sizes and different patterns, from the space that includes all the basic facilities that are provided to the residents of those housing units and complexes of electricity, drinking water and sanitation.
- The development of the physical and structural system of slum areas must go hand in hand with changing the human behavior of slum residents in direct or indirect legal or procedural ways, so that the slum areas do not worsen again after their modernization and development.

Keywords: *Slums, Economic, social and environmental components, Spatial and demographic space, Safe and unsafe slums, The sustainable Development Goals2030, The poorest village, Characteristics of housing conditions for citizen, Basic utility networks, Slum areas development fund, The desert hinterland for each governorate.*